الأمم المتحدة

A/64/PV.45

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٤٥**

الجمعة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بندا جدول الأعمال ٩ و ١١٩ (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/64/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للطريقة التي أدرتم بها، سيدي الرئيس، أعمال الجمعية العامة حتى الآن خلال هذه الدورة وللأهمية التي أوليتموها لإصلاح مجلس الأمن خلال فترة رئاستكم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/64/PV.43).

كما أود أن أعرب عن شكرنا لوفد أوغندا على إعداد تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/64/2) للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأن أعرب عن شكرنا لسفير النمسا على تقديمه للتقرير.

تود كولومبيا تسليط الضوء على ضرورة أن تكون هذه الوثيقة في المستقبل أكثر من مجرد تجميع وترقيم، وأن تشمل المزيد من المعلومات النوعية مثل المعايير التي يستخدمها المجلس في اتخاذ قراراته.

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تود كولومبيا أن تنوه بعمل سفير أفغانستان بصفته رئيس لجنة المفاوضات الحكومية الدولية التي تعقد في إطار الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية. وأود أن أعرب، باسم وفد بلدي، عن تأييدنا للسفير تانين في مواصلة عمله خلال هذه الدورة.

خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، بدأنا عملية التفاوض التي يمكن أن تعتبر تاريخية، حيث أنها نقطة انطلاق لتحقيق نتائج ملموسة في إصلاح المجلس. والجولات الثلاث من المفاوضات الحكومية الدولية التي شارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء، مكنتنا من تبادل قيّم لوجهات النظر وتعزيز فهمنا لرؤية مختلف الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعملية. ويجب علينا الاستفادة من وضوح الرؤية الذي اكتسبناه والاستمرار في التحرك إلى الأمام على أساس التقدم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحرز. وأحد الأهداف الأساسية يجب أن يكون تصحيح أوجه الخلل والقصور التي تؤثر على سير أعمال المجلس.

إن العملية التي نواصلها اليوم قد ولدت زخما يجب أن يؤدي إلى إجراء إصلاح شامل للمجلس وجعله هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وتتسم بفعالية أكبر ومساءلة أفضل. وبينما تظهر المفاوضات أن هناك مسائل ما زالت المواقف بشأنها متباعدة بعض الشيء، فإن ثمة مجالات للإصلاح تحظى بتأييد أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.

وعلى سبيل المثال، ليس لدي شك في أن جميع الوفود تسلّم بحقيقة أن التحسين الجاري لأساليب عمل مجلس الأمن يشكل أولوية. ويجب على جميع الدول الأعضاء في منظمتنا، وبخاصة أعضاء المجلس، بذل جهود لكفالة أن يصبح المجلس جهازا أكثر شفافية وقائما على قدر أكبر من المشاركة. ولتحقيق ذلك، يجب أن يزيد المجلس من عمله بطريقة مفتوحة. ونحن بحاجة إلى تحسين سُبل الوصول إلى المعلومات عن طريق عقد عدد أكبر من الجلسات المفتوحة والجلسات الخاصة وتحسين التفاعل بين المجلس وبقية الأعضاء. ويجب خفض عدد الجلسات المغلقة والمفاوضات غير الرسمية. وينبغي للمجلس أيضا إتاحة قدر أكبر من فرص الوصول للدول غير الأعضاء في المجلس، وبخاصة تلك المتأثرة بشكل مباشر بالقضايا الجاري مناقشتها. وبالمثل، ينبغي أن يُبنى صنع القرارات في المجلس على إجراءات واضحة من أجل ضمان الشفافية.

وفيما يتعلق بحق النقض، فإن كولومبيا تعارض ذلك الامتياز منذ إنشاء الأمم المتحدة وتنادي بإلغائه. وندرك أن هذه مسألة حساسة وأن مناقشتها يمكن أن تؤخر مداولاتنا بشأن الإصلاح. وهناك تأييد واسع بين الدول الأعضاء لإجراء استعراض متعمق للبدائل الممكنة للحد من الاستخدام التعسفي لتلك السلطة لجعل عملية صنع القرارات أكثر ديمقراطية، ويمكن أن يكون ذلك الاستعراض نقطة بداية. وكما ذكر وفد بلدي سابقا، فإن قصر استخدام حق النقض على الحالات التي تندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وإيجاد آليات يمكن أن تعكس أو تحيّد استخدامه أو تشديد الشروط التي يمكن استخدامه بموجبها خيارات إضافية تستحق النظر فيها بصورة جدية.

إن كولومبيا، مثلها في ذلك مثل أغلبية الأعضاء، تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي أن يكون هناك تكافؤ في الفرص بين جميع الدول، كبيرة كانت ومتوسطة وصغيرة، للاشتراك في المجلس. ويجب تصحيح وضع الجماعات والمناطق ناقصة التمثيل تاريخيا، وبخاصة أفريقيا.

وواقع العملية الحالية أن هناك اتفاقا واسعا في معظم المجالات بشأن كيفية تحقيق الإصلاح الشامل. وتتعلق معظم الخلافات في الرأي بمناقشة فئات العضوية، وذلك هو تحديدا المجال الذي يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا بشأنه.

ومن شأن توسيع فئة العضوية الدائمة لمجلس الأمن أن يتعارض مع مثلنا العليا. فمنح العضوية الدائمة والامتيازات التي تأتي معها لقلة من البلدان من شأنه أن يضر بمشاركة الدول الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي أن تحصل على حقوق مساوية فيما يتعلق بالتأثير في قرارات المجلس وإجراءاته.

والآثار المترتبة على زيادة عدد الأعضاء الدائمين في منظمتنا واضحة. فمن المستحيل أن نتحدث عن إضفاء الطابع الديمقراطي أو المساواة في السيادة وأن نمنح في الوقت ذاته امتيازات تعسفية لقلة من الدول. ولا يمكننا أن نطالب بالمزيد من الشفافية ونُعفي في الوقت ذاته قلة من المساءلة أمام بقية الأعضاء. وبالمثل، يتعين علينا أن ندرك مخاطر تعيين أعضاء جدد إلى الأبد بدون معرفة ما الذي يخبئه المستقبل

بين طياته. ويجب علينا البحث عن بدائل ديمقراطية تكفل الشفافية وتعزز مساءلة جميع الدول وتمثيلها.

تدرك كولومبيا تطلعات بعض الدول التي تسعى إلى أن تصبح من الأعضاء الدائمين في المجلس والتي أعربت عن رغبتها في أن تسهم في عمل المجلس وفي صون السلام والأمن الدوليين فيما يتجاوز فترة السنتين غير القابلة للتجديد. والخيار الوسط الذي ناقشه وفد بلدي في مناسبات سابقة يمكن أن يكون خيارا عمليا لتمكين بعض الدول من المشاركة بدون المساس بمبادئنا الهادية. وزيادة عدد المقاعد غير الدائمة مع إمكانية إعادة الانتخاب أو إيجاد مقاعد جديدة لفترات أطول صيغة للتقارب يمكن أن تقرب بين المواقف المتعارضة حتى الآن.

على الرغم من أن تحديات كبيرة ما زالت تنتظرنا في سعينا إلى التوصل إلى اتفاق، نجد أنفسنا اليوم أقرب إلى إيجاد حل من ذي قبل. والعملية تتطلب التزام جميع الدول الأعضاء ومرونتها وحسن نيتها بصورة كاملة في التفاوض بطريقة مفتوحة وبإخلاص. وسيتوقف نجاح عملنا على بذل جهود حقيقية لإيجاد أرضية مشتركة تتيح التوصل إلى أوسع اتفاق سياسي – بين أكثر من ثلثي الأعضاء – وبالتالي إضفاء الشرعية اللازمة على الإصلاح.

أطمئنكم، سيدي الرئيس، إلى أن كولومبيا ستواصل دعم جهودكم وكذلك جهود السفير تانين من أجل تحقيق هدف جعل مجلس الأمن هيئة أكثر ديمقراطية وشفافية وقائمة على المشاركة بقدر أكبر، بما يتمشى مع حقائق الواقع المعاصر.

السيد ألفاريز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن (A/64/2)، نود أن نشير مرة أخرى إلى أن التأخر في إتاحة النسخة النهائية من التقرير يجعل التحليل المفصل للوثيقة صعبا جدا، وبخاصة على ضوء طولها. وفيما يتعلق بالنظرة الثاقبة في أنشطة المجلس التي يوفرها التقرير لبقية أعضاء الأمم المتحدة، لا يمكننا إلا أن نقول إنه يحتفظ بنفس ملامح التقارير السابقة، متفاديا أي مناقشة جوهرية، الأمر الذي يجعل قراءته مملة إلى حد ما لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة التي لا تشكل جزءا من مجلس الأمن باستثناء مرة واحدة، ربما كل ٣٠ أو ٤٠ سنة.

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تتبنى أوروغواي دائما موقفا مرنا، قابلة بإمكانية النظر في زيادة الفئتين من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وتؤيد أوروغواي المقترحات التي تقدمت بها اليابان والبرازيل وألمانيا والهند.

وتعارض أوروغواي بشدة منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد الذين سيوجدهم إصلاح المجلس في نهاية المطاف. ولذلك، نعارض منح حق النقض على نحو مباشر أو غير مباشر، سواء من خلال الوقف الاختياري لممارسة حق افتراضي أو من خلال أي آلية من نوع آخر تسعى إلى إطالة أمد هذا المنح.

ويستمد الموقف المبدئي لأوروغواي جذوره من اللحظة الأصلية لإنشاء الأمم المتحدة. ففي مؤتمر سان فرانسيسكو، أكد وفد أوروغواي على الحاجة إلى كفالة أن ينضم أعضاء مجلس الأمن إلى تلك الهيئة بدون أي فرق في الصلاحيات أو الحقوق، مع قبوله بأن البلدان التي تحملت العبء الأكبر خلال الحرب ينبغي أن تضمن الحصول على مقاعد في المجلس، ولكن ليس لأجل غير مسمى، حيث اقترح الوفد إطارا زمنيا يمكن اعتباره حكيما. ”بدون أي فرق في الصلاحيات أو الحقوق“، هذا هو الملمح الأساسي للمساواة القانونية بين الدول، وهي المساواة التي تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الميثاق ذاته. ومن شأن إيجاد امتيازات جديدة تقويض الأساس الأصلي للميثاق.

لا يمكننا تجاهل حقيقة أن الكثير من القضايا التي جرى تناولها خلال جولات المفاوضات الحكومية الدولية تُناقش منذ أكثر من ١٢ عاما حتى الآن وأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها. ولذلك، فإننا لا نعتقد أن من المستصوب أن نصرّ الآن على قضايا نعرف أنها لن تحظى بتوافق في الآراء أو بأغلبية واسعة. وتشمل تلك المواضيع مسألة حق النقض.

وفي هذا الصدد، نرغب في أن نعلن أن وفد أوروغواي سيقدم، في الوقت المناسب وبينما ينتظر تطور المناقشات وطبيعة الاقتراحات التي ستقدم، نصوص تعديلات أو سيقترح إجراء تصويت بشأن كل الفقرات التي من شأنها إتاحة اقتراح بدائل تمنح حق النقض أو تطبيق الأغلبيات اللازمة بموجب المادة ٢٧ من الميثاق على أي أعضاء منتخبين جدد لكي يضطلعوا بوظائفهم في المجلس بعد إصلاحه.

وختاما، فإن أوروغواي تؤيد إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن تمشيا مع الاقتراحات المقدمة داخل مختلف منتديات التفاوض، وبخاصة الاقتراحات التي قدمتها ما تسمى مجموعة الخمسة.

السيد كورتشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في المناقشة السنوية المشتركة اليوم بشأن بندين مترابطين وذوي أهمية حاسمة من بنود جدول الأعمال، يتناولان تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونعتقد أن مناقشاتنا المثمرة أمس واليوم ستمنح المزيد من الزخم لاستمرار المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

يرحب وفد بلدي بالتقرير السنوي لمجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/64/2. إن تعقد التقرير وحجمه والعدد المتزايد باستمرار من الجلسات مؤشر مقلق على تزايد التحديات في مجال السلام والأمن الدوليين. غير أننا نلاحظ بتقدير أن المجلس عقد هذا العام أيضا المزيد من الجلسات المفتوحة أمام أعضاء المنظمة بصفة عامة.

ومن منظور إحصائي، فإن التقرير السنوي يتيح بالفعل مادة شيقة وغنية بالمعلومات للقراءة. غير أننا نأسف لأنه، على الرغم من النداءات المتكررة بجعل التقارير أكثر عمقا، لا يتضمن تقرير هذا العام مرة أخرى وصفا تحليليا بقدر أكبر للإجراءات على مدار الـ ١٢ شهرا المنقضية. وتقديم تقارير موضوعية وتحليلية بقدر أكبر تبرز المجالات التي تمكن المجلس من الاستجابة فيها بفعالية والمجالات التي عجز عن العمل فيها سيكون مؤاتيا بقدر أكبر بكثير للنظر في عمل مجلس الأمن بصورة هادفة وفعالة ولنجاح مناقشاتنا الحكومية الدولية المستمرة بشأن إصلاحه في الوقت الذي نسعى فيه جاهدين إلى جعل المجلس جهازا فعالا وذا مصداقية حقا.

تتيح لنا هذه المناقشة المشتركة اليوم فرصة ممتازة للنظر بفعالية في تقرير المجلس وأيضا في سبل تحسين عمله وعلاقته مع الجمعية العامة، وذلك أيضا في سياق عملية الإصلاح الشامل للمجلس. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزامكم، سيدي الرئيس، بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن ونقدر تكليفكم للسفير زاهر تانين ممثل أفغانستان بمواصلة دوره في رئاسة مناقشتنا بالنيابة عنكم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالسفير تانين على الطريقة القديرة التي يوجهنا بها في مداولاتنا المعقدة ولنؤكد له دعمنا الكامل في هذه المهمة الصعبة.

في مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، أعلن رؤساء الدول والحكومات:

”ونوصي بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول

غير الأعضاء في المجلس في أعماله، حسب الاقتضاء، وتعزيز خضوعه للمساءلة أمام أعضائه وزيادة الشفافية في أعماله". (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٤)

ولا يمكننا أن نؤكد مجددا بما فيه الكفاية على أهمية تنفيذ تلك التوصية. وعلى الرغم من أننا نرحب بصفة خاصة بزيادة شفافية المجلس وتحسين أساليب عمله خلال السنوات الأخيرة، لا شك في أن تكييف المجلس مع واقع القرن الحادي والعشرين يتطلب اتخاذ المزيد من التدابير.

ثبت أن قضيتي الحجم وفئات العضوية تشكلان أكبر تحد لجهودنا من أجل الإصلاح. ولذلك، فإنه بينما نواصل مداولاتنا، يعتقد وفد بلدي أن الوقت قد حان لبدء تضييق نطاقها والقيام بمحاولة جادة لوضع بارامترات محددة ودقيقة للخطوات التالية. ويعني ذلك النهج استبعاد الاقتراحات التي لا تحظى بدعم كاف وزيادة بلورة الأفكار التي أبدت أغلبية الدول الأعضاء استعدادها للنظر فيها بعين القبول.

وبينما نمضي قدما بالجولة التالية من المفاوضات الحكومية الدولية، من الضروري أن نبني على الزخم الإيجابي المتولد حتى الآن وأن نتفادى عقد جولة جديدة تتضمن تكرار ذكر المواقف المعروفة جيدا. ولتيسير تقدمنا باتجاه عقد مداولات أكثر موضوعية وتحديدا، فإننا نؤيد بشدة أن يقدم لنا الرئيس وثيقة تفاوض لتكون الأساس لمناقشاتنا المقبلة.

يعتقد وفد بلدي أن الدول القادرة على الاضطلاع بالمسؤولية العالمية عن صون السلام والأمن الدوليين ينبغي أن تصبح مؤهلة لشغل مقاعد الأعضاء الدائمين الجدد المحتملين في مجلس الأمن، شريطة عدم توسيع نطاق حق النقض. بل على العكس، يجب أن يخضع حق النقض أيضا لإصلاح جدي فيما يتعلق بنطاقه وطريقة استخدامه. وعلى الرغم من أننا استمعنا إلى أغلبية الدول الأعضاء وهي تعلن تأييدها لتوسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية، فإن عدم القدرة على الاتفاق بشأن هذه النقطة أسفر عن مأزق عجزنا عن التغلب عليه طيلة سنوات.

وسيكون لطول التردد في التصرف والتوصل إلى نتائج ملموسة في إصلاح مجلس الأمن مزيد من الآثار السلبية في سمعة الأمم المتحدة بوجه عام. ولجعل هذه المنظمة جديرة بالثقة وذات أهمية حقا، فإن من واجبنا إصلاح مجلس الأمن بدون المزيد من التأخير غير الضروري.

ولذلك، فإننا نعتقد، بروح الحلول التوفيقية في سعينا للتوصل إلى نتيجة فعالة، أن الحل الوسيط يستحق أن ننظر فيه بجدية. إن فكرة عقد مؤتمر استعراضي تجعل أي أشكال جديدة مؤقتة. وفضلا عن ذلك، فإنه لكي نتيح للأعضاء الجدد أن يستقروا حقا في أدوارهم الجديدة وأن يثبتوا قدراتهم بدون الاضطرار إلى مواجهة ضغوط عملية إعادة انتخاب أو استعراض تقترب بسرعة، من الضروري أن يظلوا في مقاعدهم لما لا يقل عن ١٠ أعوام إلى ١٥ عاما. وسيثبت لا محالة أن ذلك النهج يشكل تحديا للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين لأنهم سيخضعون للاستعراض. وإذا جابهوا ذلك التحدي بنجاح وحازوا على ثقة أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة، فإنه سيتعين عليهم خوض عملية انتخابات ديمقراطية أخرى للحصول على مقعد دائم.

وفيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي، فمن الضروري كفالة توزيع المقاعد داخل فئة العضوية غير الدائمة في المجلس على أساس جغرافي عادل. ونعتقد أنه يتعين تخصيص ما لا يقل عن مقعد واحد غير دائم إضافي للمجموعة الإقليمية المتمثلة في دول أوروبا الشرقية.

لا جدال على أن المجلس يجب أن يصبح أكثر تمثيلا. غير أن توسيع العضوية يجب ألا يمس بقدرته على العمل باعتباره الجهاز التنفيذي الذي صممه الميثاق لأن يكون كذلك. ومن الصعب تصور أن هناك تهديدا أخطر على

الأمم المتحدة من وجود مجلس أمن عديم الفعالية. ونعتقد أن عدد أعضاء المجلس الموسع ينبغي ألا يتجاوز ٢٥.

في المادة ٢٤ من الميثاق، أوكلنا نحن الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين ووافقنا على أن يتصرف المجلس بالنيابة عنا. ومن الضروري أن نتذكر نحن جميعا تلك الحقيقة عند اتخاذ قرار بشأن حجم المجلس. وبدلا من جعل حجمه يبلغ من الكِبَر ما يجعله غير فعال من أجل التمثيل، يتعين علينا أن نختار ممثليه بطريقة تمكننا من أن نثق ثقة كاملة بأن يتصرفوا بالنيابة عنا جميعا.

كما قلنا في مناسبات عديدة سابقة، يتمثل الهدف الرئيسي لبلدي في هذه العملية في كفالة أن يكون مجلس الأمن أكثر فعالية وكفاءة وأن يكون قادرا حقا على التصدي للتحديات المتزايدة التي نواجهها جميعا وللتصرف حيالها. ولذلك، فإن سلوفاكيا منفتحة على جميع الاقتراحات البناءة وستنظر فيها بأكبر قدر من الانفتاح العقلي والمرونة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المشتركة وعلى إيلائكم الاهتمام الواجب لإصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لوفدي أوغندا والنمسا اللذين أعدا وعرضا تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/64/2). وأتوجه بالشكر أيضا إلى سعادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على جميع جهوده القيمة في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية للجمعية بشأن إصلاح المجلس وعلى قبوله لتلك المسؤولية بتواضع للعام الثاني على التوالي.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أتحدث عن بضع نقاط إضافية.

في كل عام، يقدم مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تقريره السنوي الشهير إلى الجمعية العامة للنظر فيه؛ وفي كل عام، تتسلم الجمعية، بدورها، التقرير وتنظر فيه عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق ذاته. غير أن التوقعات لم تُلب وما زال التقرير غير مقنع. ما جدوى إدخال تغييرات طفيفة على التقرير وما هي القيمة المضافة لهذه المناقشة، إذا لم نرِد مجرد تكرار قائمة الأنشطة المعتادة؟ ربما تكمن الإجابة على هذا السؤال في فهم طابع جلسة اليوم باعتبارها مناقشة مشتركة.

تتمثل جدوى إدخال هذه التغييرات والقيمة المضافة لهذه المناقشة في الجمع بين بندي جدول الأعمال المعروضين علينا. فنحن هنا للنظر في تقرير مجلس الأمن إلى جانب مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. والنظر المشترك في التقرير إلى جانب عملية الإصلاح يخدم أساسا الهدف الرئيسي المتمثل في التعامل مع إصلاح المجلس الشامل بجميع جوانبه. وينتظر أن يؤتي ذلك الدمج ثماره في شكل مجلس أكثر ديمقراطية وشمولا وشفافية وفعالية وقابل للمساءلة بقدر أكبر وأكثر عدالة في التمثيل.

منذ العام الماضي، ناقشت الجمعية العامة بالتفصيل خمس قضايا رئيسية تتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن – بما في ذلك فئات العضوية الجديدة ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس الموسع وأساليب العمل والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. ومما كان من المأمول فيه أن تتجلى تلك المداولات بطريقة أو بأخرى بصورة عملية في عمل المجلس وفي تقريره.

لا شك في أن إعداد التقرير الواقع في ٢٦٣ صفحة والمعروض علينا تطلب الكثير من العمل. ونحيط علما بالعمل الشاق الذي قام به وفد أوغندا والأمانة العامة في إعداد هذا التقرير عن أنشطة المجلس. غير أنه يتعين علينا أن نفكر بطريقة نقدية بغية إدخال تغييرات جوهرية على التقرير لكي يبتعد عن النمط المتكرر المألوف للتقارير السنوية. ولذلك، أود أن ألقي نظرة على التقرير وأن أتحدث عن بضع نقاط تتعلق بأهداف عملية الإصلاح والمسائل الرئيسية المرتبطة بها.

أولا، غني عن البيان أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن يتناقض مع روح العصر وغير متوازن إقليميا كما أنه لا يعبر عن الواقع المعاصر لا من الناحية الجغرافية ولا من المنظور الجيوسياسي. وفضلا عن ذلك، يتعين أن نأخذ الدراسات المستقلة المتبصرة والمبتكرة الكثيرة، التي أجريت داخل هذه الهيئة وخارجها، في الاعتبار. وبالتالي، من الضروري إجراء دراسة مستقلة وشاملة للعناصر الجديدة المحتملة التي من شأنها التعبير عن حقائق العصر بصورة أفضل والتعامل مع جميع القضايا الرئيسية المرتبطة بإصلاح مجلس الأمن.

وغني عن البيان أنه يجب التعامل بجدية وبصورة مُرضِية مع نقص تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك بلدان العالم الإسلامي، في المجلس.

ثانيا، حق النقض – والخوف من حق النقض باعتباره سلاحا ضمنيا في أيدي قلة من الدول الأعضاء – أداة غير بناءة تحِد من إمكانية عمل المجلس من نواحٍ كثيرة وفي العديد من الحالات التي تكون هناك حاجة إلى العمل فيها، وهو ما أسفر عن تقاعس المجلس. وقضية فلسطين – بما في ذلك، على وجه الخصوص، غزو النظام الإسرائيلي لغزة وقصفه الوحشي لها في العام الماضي – هي أحد أوضح الأمثلة على تقاعس المجلس والتأخير المتعمد.

ولذلك، تؤيد جميع الوفود تقريبا الإلغاء التدريجي لحق النقض. ويمكن استكشاف إمكانية التفكير مليا ومواصلة المداولات بشأن هذا الموضوع الهام وصياغتهما والاتفاق عليهما. والتقرير يمكن أن يكون، إلى جانب العناصر الأخرى، سردا وقائعيا للأحداث التي حال استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه فيها دون اتخاذ مجلس الأمن لقرارات أو أخّر اتخاذها.

ثالثا، ينبغي أن يتوقف مجلس الأمن إلى الأبد عن ممارسته المستمرة التي أطال أمدها والمتمثلة في التعدي بذريعة الأمن على ولايات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة لهما، وكذلك ولايات الأجهزة الفنية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا أردنا التصدي لهذا المأزق، فإن الوقت قد حان للتوصل إلى نمط للتعاون بتحديد اختصاصات كل هيئة بوضوح وبالتفصيل، وكذلك المجالات الواقعة على الحدود المشتركة بينها والتي يمكن التعامل معها بالتعاون بين الهيئات المعنية. وكخطوة أولية، يمكن أن يتضمن التقرير سردا مفصلا لممارسة مجلس الأمن لاختصاصاته بموجب الميثاق.

رابعا، وفقا للميثاق، يُعهد بصورة رئيسية إلى الجمعية العامة، باعتبارها أكبر هيئة تداولية وتمثيلية لصنع السياسات في الأمم المتحدة، بمهمة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. ولذلك، فإن قيام مجلس الأمن بوضع المعايير وسن القوانين يتعارض مع الميثاق نصا وروحا. ويمكن تقييم هذا الأمر بصورة تحليلية في التقرير بغية تيسير تقسيم الأعمال والمهام بين الجمعية العامة والمجلس.

خامسا، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، ينبغي أن تعبر قرارات المجلس عن رغبات الجمعية العامة وآرائها. ولذلك، فإنه ينبغي إبلاغ عموم الأعضاء، بما في ذلك وبخاصة البلدان

المعنية، بالمفاوضات التي تجرى بشأن القرارات أو البيانات التي تؤثر فيهم بشكل مباشر. غير أن ذلك لا يحدث غالبا. ويمكن للتقرير أن يناقش مسألة إحقاق ذلك الحق.

سادسا، للمساعدة على ضمان أن تمكن أساليب العمل المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته تجاه حقوق الدول غير الأعضاء في المجلس، فإنه يمكن إدراج الأنشطة التالية ووصفها في التقرير: تنفيذ المادة ٣١ من الميثاق بغية السماح للدول غير الأعضاء في المجلس بالاشتراك في المناقشات حول المسائل التي تؤثر فيها وفي مصالحها؛ والسماح للبلدان المعنية بممارسة حقها في إبلاغ المجلس بمواقفها بشأن المسائل ذات التأثير المباشر في مصالحها الوطنية؛ وتقديم إخطارات غير انتقائية بجلسات المجلس وعقد إحاطات إعلامية يومية منتظمة؛ والنظر في منح حق الرد للبلدان التي تثار ضدها ادعاءات خلال جلسات المجلس في صيغ معينة.

وأخيرا، لن يُكتب لإصلاح المجلس النجاح ولن يكون أي تقرير كاملا ما لم تعالج وإلى أن تُعالج جميع القضايا الرئيسية بصورة مناسبة وشاملة وشمولية. وينبغي ألا ندخر وسعا لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا ومساءلة. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية تعاون وفد بلدي الكامل من أجل بلوغ تلك الأهداف.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا المجال ثمة أمور بالغة الأهمية، مثل الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، أظهر المجلس فيها وجوه الإخفاق الكبير.

والمسائل التي نتناولها اليوم ذات أهمية خاصة في عملية التغيير الضرورية التي يجب أن تحدث داخل الأمم المتحدة. وإصلاح مجلس الأمن هو العنصر الأساسي في عملية تعزيز الأمم المتحدة وجعلها متناغمة مع التغيرات في النظام الدولي في السنوات القليلة الماضية. إن منظمة الأمم المتحدة لا تفي بتوقعات إضفاء الطابع الديمقراطي التي تقدّرها شعوب العالم. يجب علينا أن نحوّل الأمم المتحدة. إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ينبغي أن يتناول كلا من الهياكل المحددة لمختلف أجهزتها الرئيسية وممارسة ثقافة ديمقراطية حقيقية. يجب على جميع الدول الأعضاء أن تحترم أحكامها ومقرراتها على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها. ولا يمكن لأي بلد أن يطالب بالسيطرة عليها. وينبغي عدم الاستخفاف بأي بلد.

وتعتقد الحكومة البوليفارية بأن إصلاح – وبالتالي تعزيز – المنظمة يجب حتما أن يشمل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى تعزيز دور الجمعية العامة في الاضطلاع بالسلطات التي يسندها الميثاق إليها في ميدان السلم والأمن، بمقتضى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من ذلك الصك الدولي. وهذه القضايا ينبغي ألا تكون من اختصاص مجلس الأمن حصرا. ترى فنزويلا أنه يجب أن تظل الجمعية العامة المحفل الرئيسي للمنظمة للمناقشة وأن تحتفظ باستقلالها عن أجهزة أخرى. من الضروري عكس نزوع مجلس الأمن إلى أن يصبح مشاركا في أمور تقع خارج اختصاصه، ما يؤدي إلى تقويض الدور المركزي للجمعية العامة. لا يمكن للأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، أن تواصل الملاحة بخارطة تقوم على أساس واقع سياسي عفا عليه الزمن شكلته اتفاقات أبرمت عند نهاية الحرب العالمية الثانية. من اللازم وجود منظمة مجددة على أساس التفاهم بين جميع الدول الأعضاء، ولذلك تمثل حقيقة

مصالح الشعوب والحكومات الملتزمة بالسلام والعدالة والأمن والتنمية.

ويرحب وفد بلدي بمقرر هذه الجمعية بمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الرابعة والستين وفقا للأحكام المحددة بمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ونتشاطر دعوة مختلف الوفود ميسر جولات المفاوضات الحكومية الدولية إلى منح ولاية لها لوضع نص أساسي للمفاوضات في المستقبل.

وتنظر فترويلا إلى إصلاح مجلس الأمن من ناحية النتائج الشاملة. وينبغي أن تشمل هذه توسيع فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وتنقيح آلية صنع القرار عن طريق القضاء على حق النقض وتحسين أساليب العمل لكفالة المشاركة العريضة القاعدة من قِبل الدول الأعضاء، بخاصة في شؤون تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

ونتفق مع بيان الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن في ١٩٩٩ (A/53/47) بأن لإصلاح المجلس اتصالا لا انفصام له بمسألة حق النقض. حق النقض نشاز تاريخي ينتهك المساواة السيادية للدول ويشكك، داخل مجلس الأمن نفسه، في ذات مبدأ الديمقراطية الذي تكد هذه الهيئة لتعزيزه دوليا.

وتكرر فترويلا ذكر تأييدها لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وتؤيد تأييدا قويا إدراج بلدان من المناطق النامية، مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا، بوصفها دولا دائمة العضوية. هذا مطلب تاريخي لا يمكن تفاديه. وتؤيد الحكومة البوليفارية أيضا زيادة في عدد الدول غير الدائمة العضوية واتفاقا على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى ٢٥ أو ٢٦ عضوا.

وتقرّ فترويلا بأن بعض التحسينات حدثت في السنوات القليلة الماضية. إنها ترحب بالمناقشة العامة التي تشجع على مشاركة الدول الأعضاء في مناقشة مسائل مهمة لها صلة بالسلام والأمن الدوليين. بيد أن هذه الجهود محدودة جدا. من الضروري عكس النزوع الوخيم النتائج إلى جعل الجلسات المغلقة القاعدة والاجتماعات العامة الحالة الاستثنائية. في هذا الأمر من الضروري احترام المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لقد أومئ إلى أن إضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي على مجلس الأمن ومنح قدر أكبر من الشفافية في عمله يمكن تحقيقهما عن طريق تحسين أساليب العمل. هذا نهج اختزالي. تلاحظ فترويلا بقلق أن الممارسات القديمة لمجلس الأمن، التي لا صلة لها بالديمقراطية، تستمر دون تغيير، ما يؤدي إلى المساس بإشاعة الديمقراطية في تلك الهيئة وبشفافيتها ومشروعيتها. ينبغي لمجلس الأمن أن يجري مشاورات مع البلدان المتأثرة في أغلب الأحيان بقراراته، مسترشدا بمعايير الشفافية والمشاركة وإشاعة الديمقراطية. وينبغي له أن يدعو البلدان غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية، مستعملا إجراءات مماثلة لتلك المنصوص عليها في المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق.

السلام هدف يهم جميع الدول الأعضاء دون استثناء. السلام القائم على أساس الامتيازات تمييزي وهش ومُناف لتطلعات الديمقراطية التي نشجعها ضمن مؤسسات متعددة الأطراف. إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تعزيز الجمعية العامة، لأنها جهاز المداولات وصنع السياسات الرئيسي للمنظمة، وأيضا الجهاز الأكثر تمثيلا لها.

ولكفالة المستوى الضروري من مسؤولية مجلس الأمن أمام الدول الأعضاء يجب على المجلس أن يقدم تقارير مضمونية وتحليلية على نحو منتظم إلى الجمعية العامة. وممارسة المجلس الحالية، وهي ممارسة تقديم التقرير على

أساس سنوي، على شكل بيان الواقع فقط، لم تفض إلى تحقيق النتائج المنشودة. يجب أن يكون المجلس مساءلا أمام الجمعية العامة عن نشاطاته بطريقة منتظمة، بمقتضى المادتين ١٥ و ٢٤ (٣) من الميثاق.

وختاما، تعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن عملية الإصلاح – وبالتالي، تعزيز المنظمة – لن تكون ممكنة إلا بالقبول والاحترام الكاملين من قِبل جميع الدول الأعضاء لأغراض ومبادئ الميثاق وقرارات أجهزته الرئيسية، بما في ذلك الجمعية العامة.

السيد جاوان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الأمس الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تحيط ماليزيا علما بتقرير مجلس الأمن، كما يرد في الوثيقة A/64/2. ننوّه بالعمل الهام الذي يضطلع مجلس الأمن به، كما يظهر من الجلسات الرسمية الـ ٢٢٨ والمشاورات الـ ١٤١ التي عقدها المجلس في مجموعه خلال الفترة قيد الاستعراض. يشكل ذلك أكثر من جلسة واحدة في كل يوم، نظرا إلى أن مجلس الأمن ما انفك يتناول أكثر من ٤٣ من مختلف المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن في أربع قارات مختلفة.

بيد أن ما لا يُحسب هو كيف توجز هذه الجلسات الكثيرة إيجازا ناجعا في تقرير إلى مجموع أعضاء الأمم المتحدة في ٥١ صفحة فقط، إضافة إلى ٢٠ صفحة أقحمت لوصف عمل الهيئات الفرعية للمجلس. والصفحات الـ ٢٠٢ الأخرى هي حقائق وأرقام متعلقة بأعداد الإحالة للقرارات وتواريخ اتخاذها. ومن ناحية التوازن، لا يبدو ذلك، لوفد بلدي، تقريرا متوازنا عن المناقشات الفعلية التي نعرف أن مجلس الأمن أجراها بكل ما أوتي من العناية والدقة الواجبتين.

إن مجموع الأعضاء في هذه المنظمة الموقرة ينبغي أن يكونوا على اطلاع على مداولات المجلس، وخصوصا تلك التي أُجريت في جلسات مغلقة. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن يتصرف المجلس باسم مجموع الأعضاء، ما يجعل من الإلزامي أن يكون الأعضاء مُبلَّغين بقرارات المجلس وأيضا بمداولاته. ذلك ما كنا نأمل في أن يتضمنه تقرير مجلس الأمن – تقرير أكثر شمولا عما يجري داخل المجلس، وأيضا النظر التحليلي في المسائل الكثيرة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وتود ماليزيا أيضا أن تشارك البلدان المعنية في مداولات المجلس بدلا من أن يجري إعلامها بعد الفعل. على ذلك تنص المادة ٣٢ من الميثاق، وينبغي التقيد بها بدلا من تطبيقها على نحو انتقائي. ونأمل في رؤية إجراءات أكثر تبسيطا وتوحيدا في هذا الصدد.

وكانت ماليزيا أحد البلدان التي ابتهجت حينما استطاعت الدول الأعضاء، عند نهاية الدورة الثانية والستين لهذه الجمعية، الدفع، بتوافق الآراء، تأييدا لاتفاق على إجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن على المستوى غير الرسمي للجمعية العامة بكامل هيئتها. ونعتقد بأن ذلك التقدم الكبير، على الرغم من صغره في نظر سائر العالم، سيضعنا في النهاية على الطريق صوب إصلاح مجلس الأمن بعد ١٤ سنة طويلة من مناقشة المسألة.

ونحن الآن، إذ مررنا بثلاث جولات من المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، لسنا مقتنعين بأننا حققنا فعلا القدر الذي حسبنا أنه تعين علينا أن نحققه. بعد بداية ذكية تحت الرئاسة القديرة للسفير زاهر تنين ممثل أفغانستان يبدو أن المفاوضات الحكومية

الدولية قد خبت نوعا ما جذوتها في الجولتين الثانية والثالثة. كانت الجولة الأولى ناجحة وتمثل نجاحها في أنها حددت بخطوط عامة المسائل الرئيسية الخمس التي ستجري مناقشتها: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس موسع، وأساليب عمل المجلس والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. وأوجزت كلها وتم الاتفاق عليها في القرار ٥٥٧/٦٢.

دعوني اغتنم هذه الفرصة لأبرز بخطوط عامة موقف ماليزيا فيما يتعلق بهذه المسائل الرئيسية الخمس. نود أن نرى توسيعا لمجلس الأمن في الفئتين، الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية، بدون توسيع نطاق حق النقض وبغية إلغاء حق النقض في نهاية المطاف. ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلا. ومن هنا ينبغي أن يأخذ توسيعه في الحسبان حقيقة أن مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها قد تزايد خلال العقود المنصرمة. تعتقد ماليزيا بأن المقاعد في المجلس ينبغي أن تشغلها بلدان ولكن الاعتبار الواجب ينبغي أن يولى للتمثيل الجغرافي العادل. ونعتقد أيضا بأنه ينبغي أن يكون المجلس شاملا وشفافا أكثر مما هو الأمر في ظل أساليب عمله الحالية. ينبغي أن يحدث قدر أكبر من التفاعل بين المجلس والجمعية العامة وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للمادة ١-٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأن المجلس يتصرف باسمها.

ووفد بلدي على اقتناع بأن الجولتين الثانية والتالية للمفاوضات الحكومية الدولية افتقرتا إلى الزخم الذي قدمه القرار ٥٥٧/٦٢ والصفات الممتازة للجولة الأولى لأن الدول لم يكن نص تفاوضي معروضا عليها. وليس من المتأخر بعد أن يكون لدينا نص مركب كذلك يشكل أساس مفاوضاتنا خلال الدورة الرابعة والستين. إذا كانت الوفود جادة فيما يتعلق بالتحرك قدما فعليها أن تثبت ذلك بمنح رئيس المفاوضات الحكومية الدولية الولاية الضرورية لوضع هذا النص المركب الذي نحتاج إليه.

ينبغي أن يشمل النص جميع الخيارات المقترحة لكل مسألة رئيسية. وبعد ذلك ستكون مهمة المفاوضات الحكومية الدولية تقصير القائمة بإزالة المقترحات التي لا تحصل على القدر الأدنى من التأييد. ومن المقترحات الرئيسية أيضا التي ستُقدم النهج الوسيط الذي يبدو أنه حصل على اهتمام كبير في الأسابيع الأخيرة من الدورة الثالثة والستين لدورة الجمعية العامة. نحن بحاجة إلى المضي قُدُما. نحن بحاجة إلى التوصل حقا إلى وثيقة هادفة عن طريق المفاوضات بدلا من إعادة ذكر آرائنا السائدة منذ وقت طويل.

في الشهور القادمة سيقاس التقدم ليس بالتصميم القوي للذين يريدون المضي قُدُما، ولكن بمرونة الوفود التي ترى عقبات وليس فرصا على هذا المسار الذي نشرع فيه. تؤكد ماليزيا تأييدها القوي لعملية إصلاح مجلس الأمن، وخصوصا مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن نفسه. لقد حان الوقت لأن ننبذ مفاهيم النخبوية ولأن نحتضن الوعد بالشمولية. وذلك الوعد في متناول يدنا الجماعية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم، السيد الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

إن إصلاح مجلس الأمن يُدرَج في جدول الأعمال منذ ١٥ سنة بوصفه جزءا من إصلاح الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود الدائبة من قِبل الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الأمن لتعكس على نحو أفضل بيئتنا المتغيرة، فإن دوامة

المناقشات ما انفكت تدور بدون نتائج مرئية. ونلاحظ، على نحو خاص، أنه لم يحقق تقدم على الإطلاق فيما يتعلق بالتمثيل الوافي بالغرض للبلدان النامية في المجلس.

مؤخرا أساءت بلدان معينة استخدام مجلس الأمن خدمة لأهدافها السياسية بأن جعلته يتناول على نحو غير قانوني مسائل تتجاوز ولايته. وذلك أدى حتما إلى تقويض مصداقية المجلس في نظر المجتمع الدولي. والمثال التقليدي على سوء الاستخدام هو التشكيك – في مجلس الأمن – في إطلاق الساتل من قِبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل الماضي. ولحد الآن لم يناقش أبدا في مجلس الأمن أي إطلاق ساتل. لقد أفرد مجلس الأمن وناقش هذا الإطلاق الساتلي السلمي من قِبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو الإطلاق الذي أُجري على نحو سليم بموجب جميع الإجراءات القانونية الدولية. يثبت ذلك الأمر بوضوح الانتقائية والتعسف وتطبيق الكيل بمكيالين في أنشطة المجلس.

يشكل ذلك أيضا انتهاكا سافرا للمعاهدات الدولية المتعلقة بالفضاء الخارجي، التي تنص على أن الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون خاليا لاكتشاف واستخدام جميع الدول دون التمييز من أي نوع، على أساس المساواة وبمقتضى القانون الدولي.

تظهر الحالة الراهنة أن مجلس الأمن اختُزِل إلى أداة للتعسف والغطرسة تعلو على القانون الدولي. يظهر ذلك بوضوح السبب في أن المجتمع الدولي يطالب بإلحاح بإصلاح مجلس الأمن الذي يفتقر إلى الديمقراطية ولا تنعكس فيه الإرادة العامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويرغب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التذكير بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز الذي أعاد التأكيد على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يضمن انعكاس احتياجات ومصالح كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو في جدول أعمال المجلس بطريقة موضوعية وعقلانية وغير انتقائية وغير تعسفية.

إن الأفعال غير المشروعة في مجلس الأمن، من قبيل سوء استخدام المجلس من قِبل بلدان محددة خدمة لأغراضها السياسية الخاصة بها، والإيذاء غير القانوني للبلدان النامية والفرض التعسفي لتدابير قسرية من قبيل الجزاءات، يجب إنهاؤها مرة واحدة وإلى الأبد.

وبغية ضمان عدم الانتقائية والنزاهة في أنشطة مجلس الأمن، نرى أن من الضروري إنشاء نظام بموجبه لا تكون القرارات الرئيسية لمجلس الأمن سارية المفعول إلا بإقرار الجمعية العامة.

ينبغي الثني عن الممارسات في مجلس الأمن التي تفضّل المشاورات والجلسات غير الرسمية، وينبغي السماح بالمشاركة المفتوحة والكاملة من قِبل الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأطراف المعنية مباشرة، في جميع العمليات الاستشارية، حتى يمكن النظر بحق في جميع المسائل ذات الصلة.

ومن المهم أيضا ضمان التمثيل الوافي بالغرض في مجلس الأمن للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى – بما في ذلك على نحو خاص البلدان الأفريقية – التي تشكل الأغلبية الساحقة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من الأكثر واقعية وجدوى القيام أولا بتوسيع فئة الدول غير دائمة العضوية في المجلس.

هذه هي الاستنتاجات المستخلصة من جولات المشاورات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح التي أجريت هذا العام.

وفيما يتعلق بزيادة عدد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، ينبغي ألا يسمح أبدا بأن يكون لليابان مقعد، نظرا

إلى أنها أحيت طموحاتها العسكرية بإنكارها على نحو مستمر تاريخ عدوانها، بدلا من الاعتراف به والتكفير عن ماضيها الموسوم بالجرائم. وإجراء أية مناقشة حول ما إذا كانت العضوية الدائمة في المجلس ينبغي أن تمنح لليابان على أساس إسهاماتها في أنشطة الأمم المتحدة من شأنه أن يشكل هو ذاته إجراء خطيرا ومخزيا من قِبل المجتمع الدولي. وليس من شأنه سوى إذكاء طموح اليابان غير المحقق إلى إيجاد منطقة الازدهار المشترك في شرق آسيا العظمى.

السيد الرئيس، يشق وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الدورة الراهنة للجمعية العامة ستحدد، تحت قيادتكم القديرة، نُهجا واقعية ومبتكرة إزاء إصلاح مجلس الأمن.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء يود وفد كازاخستان أن يشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشات المشتركة حول مسائل هامة من قبيل تقرير مجلس الأمن (A/64/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى.

وأود أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن على تقديم التقرير الشامل عن أعماله خلال العام المنصرم. ويرحب وفد بلدي بجميع جهود المجلس للتوصل إلى حلول سلمية لمختلف الحالات والصراعات في مناطق كثيرة من عالمنا خلال الفترة التي يشملها التقرير. وفي هذا الصدد، عُقدت ٢٢٨ جلسة رسمية واتُّخذ ٥٣ قرارا وأُصدر ٤٣ بيانا رئاسيا. ونعترف بأن الدول الأعضاء في المجلس تمكنت، مع إجراء المناقشات المكثفة في حالات معينة، من التوصل إلى اتفاقات واتخذت إجراءات متعلقة بمقررات هامة. وخلال الفترة التي يشملها التقرير تناول مجلس الأمن تناولا مستفيضا مختلف المسائل المتعلقة بأفريقيا والشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب وعدم الانتشار، وأجرى مناقشات مواضيعية بشأن حفظ السلام وحماية المدنيين في الصراع المسلح والمرأة والسلم والأمن والأطفال في الصراع المسلح.

وفي نفس الوقت ما يزال النهج العام للتقرير مماثلا للنهج المتخذ في سنوات سابقة. وعلى الرغم من تقديرنا للمحتويات الغنية بالمعلومات في التقرير فإننا نشاطر وفودا كثيرة الرأي في أنه ينبغي أن يشتمل على عناصر ذات سمة موضوعية وتحليلية أقوى، وليس فقط إيراد الجلسات والمقررات.

ونعيد أيضا ذكر نداءات من الدول الأعضاء بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة وبالمشاركة الأوسع نطاقا من قِبل أعضاء الأمم المتحدة في أعمال المجلس بغية تعزيز الاضطلاع بمسؤوليتنا عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

لم يمض وقت طويل على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٥٧/٦٢ الذي نص على إطلاق مفاوضات حكومية دولية بشأن مجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بزيادة في مجموع أعضاء مجلس الأمن وتحسين التمثيل الجغرافي فيه. لقد كان خطوة تاريخية على المسار صوب إصلاح أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. نؤكد على العمل الجدير بالثناء والمفيد الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ونشيد أيضا بالطابع المفصل للتقرير ذي الصلة المقدم من الفريق العامل، وهو التقرير الذي أُعِدّ برئاسة السفير زاهر تنين ممثل أفغانستان.

ونعتقد بأن نتيجة الجولة الثالثة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن تبين، عموما، إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تفهم الحاجة إلى إصلاح المجلس لتعزيز كفاءته وضمان التمثيل العادل وتحسين

العلاقة بين المجلس والجمعية العامة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي لنا أن نحلل نتائج مفاوضات أيلول/سبتمبر التي لم تؤد إلى اتخاذ نهج مشترك فيما يتعلق بتوسيع للمجلس وزيادة في فئتي العضوية فيه.

تعيد كازاخستان مرة أخرى التأكيد على التزامها بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك، أولا وفي المقام الأول، مجلس الأمن، وتعرب بوضوح عن موقفها بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية كلتيهما بغية تحسين التمثيل الإقليمي. ونحن نحبذ زيادة عدد أعضاء المجلس من ١٥ إلى ٢٥ بإضافة ستة مقاعد دائمة وأربعة مقاعد غير دائمة.

ونعتقد بأن ستة أعضاء دائمين جدد في المجلس ينبغي أن ينتخبوا وفقا للخطة التالية: اثنان من الدول الأفريقية، واثنان من آسيا، وواحد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواحد من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي انتخاب أربعة أعضاء غير دائمين جدد كما يلي: واحد من أفريقيا، وواحد من آسيا، وواحد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواحد من بين دول أوروبا الشرقية.

وتتطلب المرحلة الحالية من عملية المفاوضات أن نتوخى صيغة جديدة تردم الفجوة بين رأي أغلبية الدول الأعضاء، التي تؤيد توسيعا في فئتي عضوية المجلس، ورأي مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي تصر على توسيع في فئة العضوية غير الدائمة فقط. ولعل من المفيد معرفة تفضيلات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوسيع فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس.

من المعقول النظر على نحو شامل في نهج متوسط. ولكن خيارا كهذا ينبغي ألا يُقبل كنقطة انطلاق لجولة جديدة من المفاوضات. نعتقد بأنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للاقتراحات التوفيقية التي قُدمت عند الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية التي دعت إلى نموذج متوسط يضع شروطا للاستعراض الإلزامي في مؤتمر، بهدف فحص أعضاء جدد في الفئة المتوسطة للترقية إلى الفئة الدائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يسمح لعضوين دائمين بممارسة حق النقض حتى يتخذ المؤتمر الاستعراضي مقررا بمنحهما حق النقض، وهو المؤتمر الذي يستعرض إسهام العضوين الدائمين المحتملين في تعزيز السلم والأمن.

من الواضح أن عملية القرار شاقة وخلافية، وأن التهديد المحتمل بالدخول في طريق مسدود لا يزال قائما. وبغية النهوض بعملية المفاوضات نعتقد بأن من المفيد الشروع في مناقشة ورقة تحتوي على جميع مقترحات الدول الأعضاء، بدون استثناء، يقوم بإعدادها وعرضها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن برئاسة رئيسه. في إطار المفاوضات الجارية ينبغي ألا يُستبعد على نحو مسبق موقف مقدم واحد. ونأمل في أن تكون عملية الإصلاح مبعث أفكار مبتكرة يمكنها أن تؤدي إلى قرار توفيقي تؤيده أكبر أغلبية ممكنة من الدول الأعضاء.

وختاما، أود أن أعيد ذكر استعداد كازاخستان للمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية مع سائر الدول الأعضاء بروح الحل التوفيقي والتعاون بهدف التوصل إلى اتفاق على مجموعة كاملة من إجراءات إصلاح الأمم المتحدة، يكون إصلاح مجلس الأمن في صميمها. ونعتقد أيضا بأن تحسين أساليب العمل لمجلس الأمن ينبغي أن يُعتبر موضوعا هاما آخر للإصلاح، على أساس تعزيز الشفافية والمساءلة.

السيدة شتيغليتس (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): نقدّر فرصة اليوم لمناقشة تقرير مجلس الأمن (A/64/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، الممثل الدائم للنمسا، السفير ماير – هارتينغ، على قيامه بعرض تقرير المجلس عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ على الجمعية العامة. ومن الواضح أن الفترة المشمولة بالتقرير تميزت بعبء عمل متزايد ومجموعة كبيرة من المسائل الإقليمية والمواضيعية والعامة المعقدة المعروضة على المجلس.

وأود أيضا أن أشيد بالممثل الدائم لأفغانستان، السفير تنين، على جهوده الضخمة وقيادته النزيهة خلال العام المنصرم التي أعطت مفاوضات إصلاح مجلس الأمن التعزيز الذي تحتاجه على وجه الاستعجال. إن إصلاح مجلس الأمن حان منذ وقت طويل وهو جزء أساسي من الإصلاح العام للأمم المتحدة. يجب أن يتناول زيادة عدد أعضائه وتحسين أساليب عمله. لقد شاهدنا فعلا بعض التقدم؛ ولكن لا يزال مجال كبير للتحسين قائما حتى يمكن للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين بالطريقة الأكثر كفاءة وفعالية.

إن توسيع مجلس الأمن ليس مسألة متعلقة بالإنصاف فحسب ولكنه شرط ضروري لفعاليته. لقد حان الوقت لتغييرات في هيكل المجلس. يجب أن يعكس على نحو أفضل مجلس أمن مُصلَح الحقائق الواقعة الجيوسياسية وأن يكون أكثر تمثيلا، بالاقتران بتعزيز سلطته ومشروعيته. وبقطع النظر عن حجم المجلس نحن بحاجة إلى تحسين أساليب عمله وتفاعله مع أعضاء الأمم المتحدة في مجموعهم. ورحبنا بالمناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وبالمناقشة التفاعلية غير الرسمية مع الدول الأعضاء بشأن التقرير عن أعمال مجلس الأمن، وهي المناقشة التي أجريت في تموز/يوليه من هذا العام.

ومنذ سنوات كثيرة واجه أعضاء الأمم المتحدة عدد متزايد دوما من قرارات مجلس الأمن، لها آثار أمنية وقانونية ومالية كبيرة بالنسبة إلى كل دولة عضو. إذا توقع المجلس أن تكون الدول الأعضاء جهات مشاركة حقيقية في تشاطر هذا العبء فينبغي له أن يكون على استعداد لأن يكون أكثر شفافية وشمولا ولأن يتعامل مع الدول غير الأعضاء في المجلس على أساس منتظم أكثر تكرارا. ونقدّر ونؤيد مبادرات مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة في هذا الصدد.

ونرحب بتعيين الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تنين، لزيادة تيسير عملية إصلاح مجلس الأمن. وكما أكد كثيرون من المتكلمين قبلي، أجرينا مناقشة مهمة ومثمرة وقمنا بتبادل الآراء في جميع مسائل الإصلاح الخمس الرئيسية خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية تحت قيادة السفير تنين القديرة.

ومن الواضح أن توسيع مجلس الأمن، بمختلف أنواع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، حظي بالدعم الواسع النطاق بين الدول الأعضاء. وما تزال سلوفينيا مقتنعة بأنه ينبغي توسيع المجلس في فئتي الأعضاء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمثيل البلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي ليس لها تمثيل حتى الآن في فئة الأعضاء الدائمين. إن توسيع المجلس ينبغي أيضا أن يقوي إمكانية أن تكون الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم أعضاء فيه. اقترح رئيس سلوفينيا، السيد دانيلو تيرك، نموذجا محددا لتوسيع مجلس الأمن خلال المناقشة العامة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. هذا الاقتراح المحدد واقتراحات محددة أخرى قدمت في الماضي بحاجة إلى الدراسة الجادة.

يجب علينا أن نحافظ على الزخم المولَّد وأن نتحرك قُدُما. ونتطلع قدما إلى عرض خطة العمل للمفاوضات. من الواضح أن مواقف الدول الأعضاء من المسألة لا تزال مختلفة على الرغم من أن تأييد إصلاح مجلس الأمن ما فتئ قويا. ولذلك نحتاج إلى تضييق خياراتنا والبحث عن حلول تحظى بأوسع تأييد ممكن بين الدول الأعضاء. وقيام الميسِّر بإعداد ورقة من شأنه أن يكون مساعدا في هذا الصدد، ويمكنه أن يشكل أساسا مفيدا للمفاوضات خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة آيتيموفا (كازاخستان).

وختاما، يجب علينا ألا نتقاعس عن أن نحرك إلى الأمام عملية المفاوضات بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. نحن مقتنعون، السيدة الرئيسة، بأن قيادتكم وإرشادكم وحكمتكم، مقترنة بالإرادة السياسية الضرورية وحسن النية والمرونة بين الدول الأعضاء، ستوصلنا إلى اختتام ناجح للمناقشات المطولة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بضم تقرير مجلس الأمن (A/64/2) إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن يمكن لمناقشة اليوم أن تُعتبر تقييما لأعمال المجلس وأيضا للمجالات التي تتطلب التحسين. تشيد سنغافورة بالمجلس على الإعداد لتقرير يعطي سردا واقعيا لأنشطته من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩. نحن نقدّر الجهود والتحديات التي انطوى عليها إعداد هذه التقارير السنوية، ونرحب بعدد من التحسينات النوعية للقسم التمهيدي الموسع للتقرير.

بيد أننا نعتقد بأنه يمكن فعل المزيد لتحسين مضمون التقرير ووضوحه. وبدلا من أن يضع التقرير ببساطة نسيجا إيجابيا على أعمال مجلس الأمن كان التقرير سيكون أكثر إفادة لو كان قدم مزيدا من التفاصيل في سجل إنجازات السنة، وأيضا عن الافتقار إليها. ونود أيضا أن نقترح توخي الحرص على عدم الخلط بين النوعية والكمية. ينبغي للذين يضعون تقارير في المستقبل أن يتوخوا اليقظة لضمان موضوعية جميع المعلومات المضافة إلى الوثيقة، وعدم توسيع التقرير لمجرد التوسيع.

وعلى الرغم من أن سنغافورة، إلى جانب وفود أخرى كثيرة، كانت تحبذ تقديم تقرير ذي طابع تحليلي أقوى، نلاحظ الأسباب التي يتشاطرها أعضاء مجلس الأمن، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، في المشاكل الكامنة في القيام بعمل تحليلي. وعلى الرغم من ذلك، نحث أعضاء المجلس على مواصلة المحاولة، نظرا إلى أن بطء التقدم لا يهمّ ما دام لا يتوقف. ونود أن نقترح أيضا أن يفكر أعضاء المجلس الـ ١٥ مليا في أعماله خلال السنة الماضية وأن يشاطروا الجمعية العامة تقييماتهم إذا كان المجلس عاجزا عن إجراء تحليل جماعي لأعماله. على سبيل المثال، لماذا لم يحقق أي تقدم واضح فيما يتعلق ببعض القرارات التي تشكل تركة طويلة؟ وبالإضافة إلى ذلك، أنا متأكد من أن الجمعية العامة معنية بما يعتبره أعضاء المجلس أولوياتهم واستراتيجياتهم لصون السلم والأمن الدوليين. ويمكن لتلك التقييمات الوطنية الفردية أن تدرج في التقرير السنوي لمجلس الأمن.

وينقلني ذلك إلى النقطة التالية – الحاجة إلى القيام بقدر أكبر من العمل لرفع مستوى ونوعية الحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة. لقد أنشئ مجلس الأمن بوصفه هيئة للعمل، ولكنه ليس جهازا مستقلا، لا يخضع لأي أحد. المجلس والجمعية قائمان في تكافل نشيط فيه تَمنح الجمعية للمجلس مشروعيتها وسلطتها. تنمو هذه العلاقة حينما يكون لدى الهيئتين حوار منتظم وصريح؛ إنها تضعف حينما يُخنق التفاعل أو يحتفظ به بالقوة. والأسوأ من ذلك

هو أن رفض كل جانب للاشتراك مع الآخر يولد الشك والريبة، ما يعقّد مهمة حفظ السلم.

وفي هذا الصدد نرحب بالمبادرة المتخذة من قِبل فييت نام العام الماضي بإجراء حوار غير رسمي مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل أن أعدت تقرير مجلس الأمن. ونلاحظ أن أوغندا، التي وضعت تقرير هذا العام، اتخذت أيضا الخطوة الحكيمة، وهي إجراء الحوار غير الرسمي مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونحن نحث جميع رؤساء مجلس الأمن في الشهر الذي يجري فيه إعداد التقرير على مواصلة هذه الممارسة.

ترتبط تعليقاتي واقتراحاتي السابقة بمسألة إصلاح مجلس الأمن الأوسع نطاقا. من الحقائق الباعثة على الأسف أن التقدم الحقيقي بشأن الإصلاح، في جميع المجالات، ما يزال صعبا نظرا إلى اختلاف آراء وتطلعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتوسيع المجلس ومسألة التمثيل، وحق النقض وأساليب العمل نوقشت نقاشا حادا في ثلاث جولات من المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السابقة، ولكن لا تزال الانقسامات العميقة قائمة. تدرك الدول الأعضاء أن سنغافورة أيدت باستمرار توسيعا لمجلس الأمن في فئتيه الدائمة وغير الدائمة. وعلى الرغم من ذلك، قالت الوفود الكثير عن خيار إنشاء فئة جديدة، وهي فئة المقاعد المتوسطة، ولكن لم تقدم سوى تفاصيل قليلة. نحن بحاجة إلى مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، نهضت سنغافورة، مع بقية مجموعة الدول الصغيرة الخمس، بعدد من المقترحات منذ ٢٠٠٥ بشأن تحسين أساليب عمل المجلس. قدمت الدول الخمس مشروع القرار A/60/L.49 في آذار/مارس ٢٠٠٦، ومؤخرا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عممت ورقة غير رسمية بعنوان ”عناصر للتفكير“، اشتملا على اقتراحات لتحسين أساليب عمل المجلس. تتشاطر الدول الأعضاء في مجموعة الخمس الاعتقاد بأن أساليب عمل المجلس ينبغي أن تكون محل التركيز المتكامل لإصلاحه العام. يمكن أن تحسن أساليب العمل الفضلى كفاءة المجلس وأن تجعله أكثر شفافية حيال مجموع الأعضاء وأن تعزز مشروعيته ودوره بوصفه الهيئة المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد سنغافورة اعتقادا راسخا بأن إصلاح مجلس الأمن ضروري وقد حان وقته وبأن التغيير يجب أن يُحقق إذا أمل المجلس في أن يظل ذا صلة ببيئتنا العالمية المتطورة. وندعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على نحو خاص إلى ممارسة الريادة والعمل عن كثب مع الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا المسعى. العضوية في مجلس الأمن ترافقها مسؤوليات خاصة وذلك ثمن يجب على أعضائه، وخصوصا الأعضاء الخمسة الدائمين، أن يكونوا على استعداد لدفعه. وإذا أراد المجلس أن يقول حقيقة، كما يفعل في الجملة الأولى من تقريره، إنه اضطلع بواجباته، فثمة حينئذ حاجة، وحاجة ملحة، إلى الإصلاح.

في مصلحتنا جميعا أن نبقي مجلس الأمن – والأمم المتحدة عموما – مهما، لأنه ليس منقوشا على الحجر أن يبقى هذا المجلس المنظمة الوحيدة لملاذ الفقراء والمضطهدين. يبدو أن مجموعات بديلة، يفترض بأنها تعكس الحقائق الواقعة الجيوسياسية في العصر الحاضر، ترسخ جذورها وتتحرك لتناول بعض نفس المسائل التي يتناولها مجلس الأمن. دعونا، بوصفنا أصحاب مصلحة مسؤولين في هذه الهيئة، نمنع نقل السلطة من الأمم المتحدة بالعمل على تعزيز فعالية هذا الجهاز الرئيسي وشفافيته ومشروعيته.

السيد كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، السيد توماس

ماير – هارتينغ ممثل النمسا، على عرضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/64/2). ونهنئ أيضا الممثل الدائم لأفغانستان، السيد زاهر تانين، الذي قاد المفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن، على قيادته وروحه التوفيقية في تسيير العملية برمتها. وننتهز أيضا هذه الفرصة لنهنئه على قيام الرئيس الجديد للجمعية العامة بتعيينه لمواصلة قيادة المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الرابعة والستين.

في الفترة قيد الاستعراض واصل مجلس الأمن يقينا نظره المتأني في الحالات في بلدان ومناطق محددة معينة. وتناول أيضا موضوع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بقوة جديدة، وهو مسار عمل سنواصل تأييده حتى يكون العالم قد تخلص مرة واحدة وإلى الأبد من الأسلحة النووية، وهي التركة غير الضرورية تماما من تركات الحرب الباردة.

وعلى الرغم من ذلك، نرى أن من الأساسي بالنسبة إلى الأمم المتحدة أن يتكيف مجلس الأمن مع الحقائق الواقعة الراهنة. وتركيزنا في هذه المسألة يقوم على أساس حدث محدد جدا: الانقلاب في هندوراس. من المحزن حقا أنه، في وجه الإطاحة غير المقبولة بالنظام السياسي الديمقراطي لدولة عضو بارزة في الأمم المتحدة، لم يتخذ مجلس الأمن خطوات سريعة ومصممة لاستعادة النظام الديمقراطي والدستوري في البلد الشقيق لنا، هندوراس. وفي هذا الصدد، أثار رئيس الجمهورية الدومينيكية، السيد ليونيل فيرناندير، مسألة عدم قدرة كل من منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، بعد مدة زمنية طولها خمسة أشهر، على استعادة النظام الدستوري في هندوراس. والسبب واضح. لم يتكلم مجلس الأمن عن المسألة.

إن مجلس الأمن على اطلاع كامل على تجربة أفريقيا الموضحة تماما في هذا السياق. تتعلق أسباب جذرية كثيرة للصراعات الناشبة في تلك المنطقة الشقيقة بالإحباط السياسي والإذلال وازدراء القواعد الدستورية والأفارقة أنفسهم. إن تلك أرض لتزايد العنف والأزمات والصراعات التي ما فتئت تجتاح القارة الأفريقية.

ومجلس الأمن هو جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي تلزم مقرراته وقراراته جميع الدول الأعضاء. وهو أيضا الجهاز الذي تناط به المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تعتقد الجمهورية الدومينيكية بأن على أعضاء مجلس الأمن الالتزام بالوفاء بمسؤوليتهم الإلزامية والكاملة عن استعادة النظام الديمقراطي واحترام المبادئ الدستورية والاستقرار السياسي في هندوراس. تلك هي الطريقة الوحيدة لتفادي تكرار الجهود المناوئة للديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي الجهود التي تشكل مرة أخرى تهديدا بارزا لحياة وأمن مواطنينا.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن تأسف الجمهورية الدومينيكية بسبب بطء التقدم الذي تحرزه المفاوضات الحكومية الدولية والافتقار إلى النتائج الكبيرة. ولكن لا يزال الأمل يحدونا في أن نرى ذات يوم إصلاح ذلك الجهاز البالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة. ونرى أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يرمي إلى زيادة كل من مشروعيته وفعاليته. وبالتالي، تؤيد الجمهورية الدومينيكية زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين — الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية.

ولكن إذا لم يُرَد أن تحجب مسألةُ حق النقض عملية الإصلاح ينبغي لهذه المسألة، في اعتقاد الجمهورية الدومينيكية، أن تناقَش المؤتمر الاستعراضي للميثاق الذي سيُعقد خلال عشر سنوات. نعتقد بأن إصلاح مجلس الأمن

ينبغي أن يشمل أيضا أساليب عمله وزيادة شفافيته وتعزيز مساءلته.

ونعتقد أيضا بأن إقامة علاقة مُرْضية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أساسية، لأن العلاقات بين هذين الجهازين الهامين من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون مقتصرة على إصدار دوري لتقارير استكمالية. ويجب على الجمعية العامة أن تشارك بهمة في حوار متواصل مجد مع مجلس الأمن حتى تضمن شفافية أكثر وتمثيلا أوسع وكفاءة أعلى وشرعية أعظم.

ولا نرى أي تبرير لإدامة التمثيل الحالي في مجلس الأمن، التمثيل الذي عفى عليه الزمن والذي ينطوي على تهميش بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وننادي بأن تتمتع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بمعاملة متساوية مع المناطق الأخرى عندما يزاد عدد المقاعد في مجلس الأمن. ونؤيد الموقف بأن مجلس الأمن لن يصبح أوسع تمثيلا حقا إلا بكفالة اشتماله على ممثلي البلدان النامية.

المقصد من هذه المناقشة هو كفالة أن يصبح مجلس الأمن أكثر قدرة على الاستجابة لحقائق واقع العالم الذي نعيش فيه. ويلزمنا تكييف التمثيل في مجلس الأمن وتكييف وظائف مجلس الأمن مع حقائق واقع القرن الحادي والعشرين الجديدة. ومن الضروري إعطاء مجلس الأمن قدرة محسنة حتى يتمكن من مواجهة التحديات القائمة مواجهة فعالة وحتى يؤدي دوره بصورة أفضل في حسم حالات الأزمات. وإن الجمهورية الدومينيكية على اقتناع بأن الفرصة ما زالت سانحة لإبداء الإرادة السياسية للتوصل إلى التزام مخلص بتحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسائل الهامة.

السيدة وولف (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): تعلن جامايكا بداية تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز، وتعلن تأييدها بالطبع للبيان الذي أدلى به ممثل بربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير توماس ماير – هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا ورئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/64/2).

وبالإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناني للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على مساهمته التي لا تقدر بثمن في الارتقاء بمستوى العمل بشأن ما نتفق جميعا على أنه المسألة الأشد استعصاء على الحل – مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد أود أن أثني أيضا على السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، الذي تولى رئاسة العملية الحكومية الدولية أثناء الدورة الثالثة والستين، على توجيهه الذكي لها. ونعرب عن ثقتنا التامة بأن تجديد تعيينه رئيسا للعملية أثناء الدورة الرابعة والستين سيساهم في تقريبا أكثر من بلوغ نتيجة مرضية.

لما كان مجلس الأمن مكلفا بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين والتصدي للتهديدات التي يتعرضان لها، فإنه يبقى ركنا أساسيا من أركان منظومة الأمم المتحدة. إن عمله ينطوي على أهمية هائلة لنا جميعا. وإن قراراته تؤثر على حياتنا اليومية في جميع أركان المعمورة. وبالتالي تتوقع الدول الأعضاء من مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، أن يسعى من خلال اضطلاعه بمسؤولياته الجليلة إلى ضمان أن تكون الإجراءات المتخذة بالنيابة عن عضوية الأمم المتحدة متمشية بدقة مع مقاصد ومبادئ الميثاق. ونحن جميعا نعي بالطبع أن المادة ٢٤ تنص أيضا على الحاجة إلى تقديم تقرير سنوي.

التقرير المعروض علينا يشكل، كما في السنوات الماضية، تجميعا شاملا لعمل مجلس الأمن أثناء الفترة قيد الإبلاغ، وفي هذه الحالة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وترى جامايكا أن التقرير السنوي لمجلس الأمن ينبغي أن يتضمن مستوى أعلى من المحتويات النوعية والتحليلية في تقييم عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي يكون المجلس قد فشل عن التصرف فيها، وأن يتضمن كذلك الآراء التي يعرب عنها الأعضاء أثناء النظر في بنود جدول الأعمال. وإن الافتقار المستمر إلى التشخيص المنهجي المنتظم لعمل المجلس في تقريره السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة يظل أحد أعراض أساليب عمله التي عفى عليها الزمن وفقدت مصداقيتها، الأمر الذي تواصل أغلبية الدول الأعضاء شجبه.

ويرحب وفدي أيضا بالمناقشة الجارية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته وبشأن المسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ونتذكر أننا اضطررنا في هذا الوقت من العام الماضي إلى انتهاز فرصة هذه المناقشة للدعوة إلى توطيد المكاسب التي تحققت باعتماد القرار التاريخي ٥٥٧/٦٢ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وذلك يرجع إلى رؤيتنا القوية بأن المهمة الحاسمة أمام الجمعية العامة كانت التحرك قدما بهمة من أجل تيسير الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية.

لقد تشجعنا كثيرا بجهود رئاسة العملية الحكومية الدولية، لا سيما بتركيز الاهتمام على مستوى التقدم المحرز في جولات المفاوضات الثلاث التي عقدت حتى هذا التاريخ. وجامايكا ترحب أيضا بالقرار الشفوي الذي اعتمدته الجمعية العامة في جلستها المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومفاده:

”إن الجمعية العامة ترغب في مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال دورتها الرابعة والستين، عملا بالمقرر ٥٥٧/٦٢، استنادا إلى ما أحرز من تقدم خلال الدورة الثالثة والستين ومواقف الدول الأعضاء واقتراحاتها“ (*A/63/PV.105*، ص ١٠).

لذلك نتوقع أن تُستأنف المفاوضات الحكومية الدولية في أقرب فرصة ممكنة.

وكما جاء في رسالة رئاسة العملية الحكومية الدولية المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

”ذهب البعض على أن الجولة الثالثة ينبغي أن تركز، من ناحية، على ما حظي بأكبر قدر من التأييد من جانب الوفود التي أعربت عن آرائها في الجلسات المعقودة حتى الآن، وهو تحديدا نموذج التوسع في فئتي العضوية الحاليتين بما في ذلك أشكال التوسع المختلفة، ومن ناحية أخرى على ما يتعين الاستمرار في دراسته، وهو تحديدا النموذج المتوسط الأجل، بما في ذلك أشكاله المختلفة“.

ولقد كان واضحا آنئذ وهو أكثر وضوحا الآن أن الأغلبية الساحقة من الوفود تؤيد التوسيع بفئتي العضوية، وليس من الضروري بالتالي تأخير العملية بطلب مزيد من التوضيحات حول النموذج المتوسط الأجل.

وتواصل جامايكا تأييدها القوي للموقف القاضي بأن التوسيع في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة سيكون وسيلة أكثر ديمقراطية واشتمالية في معالجة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته تمشيا مع حقائق الواقع المعاصر.

ومن المهم أيضا، وهو ما أشرنا إليه آنئذ، ونشير إليه مرة أخرى الآن، التنويه بأن البيانات التي أدلى بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، التي يتوقع عادة أن تنطوي على أشد مقاومة ممكنة لفكرة التغيير، قد اتسمت عموما بالقبول بالحاجة إلى التوسيع في فئة العضوية الدائمة كأداة لجعل المجلس أكثر اشتمالية وأوسع تمثيلا. وبالتالي ينبغي مواجهة الأعضاء الدائمين بالتزاماتهم هذه.

أخيرا، تواصل جامايكا تكرار مطالبتها بإصدار وثيقة تجميعية تتضمن مقترحات ومواقف الدول الأعضاء كافة كأساس لإجراء مفاوضات مفتوحة واشتمالية وشفافة بطريقة مركزة وبناءة ومنتظمة إلى أقصى حد. وإننا نؤمن بأن هذه هي أفضل طريقة للدفع قدما بالعملية الحكومية الدولية إذا أردنا تجنب الحلقة المفرغة لطرح نفس مواقف ومقترحات الدول الأعضاء، التي أصبحت معروفة جيدا لنا جميعا، والتي لن تؤدي إلا إلى إحباط الهمم ووقف الزخم المكتسب أثناء الدورات القليلة الماضية.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٦٤ سنة انتخبت الجمعية العامة بلدي، هولندا، عضوا من بين أول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن المنشأ حديثا. وقد اعتمد المجلس الشاب في السنة الأولى من عمره ١٥ قرارا. أما أثناء السنة الماضية فإن المجلس، حسبما نقرأه من التقرير المعروض علينا اليوم (A/64/2)، أصدر ٥٣ قرارا بالإضافة إلى ٤٣ بيانا رئاسيا و ٣٥ بيانا صحفيا.

هذه الأرقام دليل على الكيفية التي توسع بها دور مجلس الأمن في ممارسة مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين على مر السنين، لا سيما منذ انتهاء الحرب الباردة قبل عقدين. وطوال هذه الفترة تصرف مجلس الأمن بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وبالتالي أصبح مما يستأثر بالاهتمام المشروع للعضوية بأسرها أن يعبر تكوين المجلس تعبيرا ملائما عن حقائق الواقع الدولي اليوم.

وعند مناقشة توسيع المجلس ينبغي لنا، برأي هولندا، أن نهتدي بالمعايير المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الميثاق، خاصة تلك المتعلقة بالمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين والتوزيع الجغرافي العادل. وفي معرض الكلام عن تكوين المجلس نرى أن المساهمة في السلم والأمن الدوليين معيار يمكن أن يؤخذ فعلا في الحسبان عند انتخاب الأعضاء غير الدائمين بموجب النظام الحالي.

منذ ١٥ سنة والجمعية ما انفكت تناقش إصلاح مجلس الأمن. وفي ظل تلك الخلفية يمكن اعتبار التقدم المحرز أثناء الدورة الثالثة والستين انجازا لا يستهان به. لقد انتقلنا من مداولات لا نهاية لها إلى مفاوضات مكثفة، وتركنا وراءنا الفريق العامل المفتوح العضوية – الذي كان يكنى في الحقيقة بالفريق العامل بلا نهاية – وطرحنا المسألة على الجمعية العامة نفسها. ويحدونا الأمل أن نتمكن من الحفاظ على هذا الزخم في السنة المقبلة؛ وإن هولندا ستساهم بهمة في تحقيق هذا الهدف.

في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥ أعرب قادة العالم عن دعمهم للإصلاح المبكر للمجلس. إن الثبات على الدرب باتجاه الإصلاح المبكر هذا يقتضي أولا وقبل كل شيء الاستئناف الفوري للعملية التفاوضية، حسبما ينص عليه مقرر الجمعية ٦٣/٥٦٥. ونتطلع إلى تلقي رسالة الرئيس حول الجولة الرابعة عقب اختتام هذه المناقشة.

وسررنا قبل شهر بمعرفة أن السفير تانين سيتولى مرة أخرى رئاسة جلساتنا. فهو لم يكن حاسم الأهمية في الانطلاق الناجح للمفاوضات الحكومية الدولية فحسب، ولكن ليس من الصواب أيضا تغيير القيادة في مرحلة حرجة من تنفيذ المهمة. فالسفير تانين، الذي لم يكن متحيزا قط

لأي من المواقف بينما كان دائما متحيزا للتقدم، وضع أسس عملية مشروعة سلسلة – عملية يمكن أن نبني عليها.

وبعد أن نظرنا من كل الزوايا الممكنة إلى كل المسائل الأساسية الخمس، يبدو أن الخطوة المنطقية التالية في العملية ستكون وضع نص يمكن أن يعطينا أساسا نتفاوض عليه. ليس لدينا موقف محدد ثابت حول الكيفية التي سيخرج بها هذا النص على أفضل صورة. مع ذلك نعتقد أننا لا يجوز توخيا للإنصاف أن نطلب من السفير تانين، في المرحلة الحالية، أن يتحمل عبء هذه المهمة الشديدة الحساسية. الأمر الآن متروك لنا، نحن الدول الأعضاء، بأن نخاطر بالنزول إلى حلبة المصارعة.

وبقدر ما يتصل الأمر بالجوهر، أود أن اقتبس أحد الاستنتاجات الرئيسية في تقرير الميسرين لعام ٢٠٠٧، الذي ساهمت فيه هولندا: ”مواقف المجموعات الرئيسية المعنية، المعروفة جيدا للعضوية منذ بعض الوقت، ليس من المرجح أن تتحقق كلها في هذه المرحلة“. (A/61/47، المرفق الأول، الجزء الثاني). هذا الاستنتاج برأينا ما زال وجيها. والمنافس الرئيسي القادر على كسر طوق الجمود الحالي هو حاليا، باعتقادنا، ما أصبح يعرف بالنهج المتوسط.

ورغم أن هذا النهج يكنى بأسماء مختلفة، فإننا جميعا نعرف ما يناقَش هنا أساسا. هذا الحل الابتكاري ما زال يثير تساؤلات لدى أوساط معينة؛ لكن تلك التساؤلات لن تجد لها إجابات في سياق عقد مزيد من الجلسات العامة والإدلاء بمزيد من البيانات العامة. وعندما نضع النقاط على الحروف ونصوغ بصورة جماعية النص التفاوضي الذي أشرت إليه آنفا، فحينئذ فقط يمكننا أن نفك كل العُقد وأن نرسم بطريقة واضحة التشعبات المختلفة.

أعرف أن بعض الوفود لا تقبل بالنموذج المتوسط باعتباره النتيجة الخالصة المحتملة ولا تريده ببساطة كنقطة انطلاق. وأقول إنه لا يلزم اعتباره نقطة انطلاق. ولكن إذا أريد له أن يصبح نتيجة محتملة للمفاوضات، فإنه يلزم على الأقل أن يظهر كنقطة تجذب الاهتمام. وفي نصنا التفاوضي لا يتعين علينا أن نمنح النهج المتوسط وضعا خاصا بشكل ما، ولكنه يستحق فعلا إعطاءه وضعا ما. والبديل الوحيد عن الاستكشاف الفعلي للحلول الجديدة والابتكارية، كالنهج المتوسط على سبيل المثال، هو الإبقاء على الوضع القائم – وقد أعلنّا جميعا رسميا أننا نريد أن نتخطى هذا الوضع. إن تلك الإعلانات تخلق التزامات، وإن التقاعس بعد ذلك لا يؤدي إلا إلى استخلاص أن الأمم المتحدة مكسورة ولكنها عاجزة عن إصلاح نفسها – وهذه أسوأ نتيجة ممكنة لنا جميعا.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير ماير – هارتنغ، على عرضه يوم أمس التقرير السنوي للمجلس المرفوع إلى الجمعية العامة (A/64/2)، حسبما هو مطلوب بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة؛ والى السفير رغوندا ووفد أوغندا على إعدادهم التقرير السنوي أثناء رئاستهم لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

تقرير المجلس السنوي يتيح لغير الأعضاء في المجلس استعراضا شفافا وشاملا للعمل الكثيف لمجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن ييسر التقرير فعلا تبادل المعلومات وأن يحسّن التعاون بين جهازي الأمم المتحدة الرئيسيين هذين. وإن الولايات المتحدة تحرص حرصا جادا على أهمية التيقن من أن تكون جميع الدول الأعضاء على بينة من عمل المجلس وأن تشارك فيه بصورة ملائمة.

ما فتئت الجهود تبذل لعقد المزيد من الجلسات الرسمية للمجلس التي تكون مفتوحة للعضوية بأسرها، الأمر

الـذي يـسلط التقريـر الـضوء عليـه. حـسنا، لقـد عقـدت ٢١٩ جلـسة مـن هـذا القبيـل بـين آب/أغـسطس ٢٠٠٧ وتموز/يوليه ٢٠٠٨، وعقدت ٢٢٨ جلسة بين آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتمـوز/يوليـه ٢٠٠٩. لكـن ممـا يؤسـف لـه أن هـذه الجلـسات لا تحـضرها أكثـر مـن نـسبة طفيفـة مـن الـدول الأعضاء، بما في ذلك الجلسة التي عقدت صباح هذا اليوم بالذات. ونأمل أن يغتنم مزيد من الأعضاء فرصة المتابعة المباشرة لعمل المجلس في هذه المناسبات بدلا من الاعتماد بالدرجة الأولى على تقرير سنوي. أما بالنسبة لغير الأعضاء الذين لا يتمكنون من متابعة عمل المجلس بصورة منتظمة، فإنني أنصحهم بمتابعة موقع المجلس على شبكة الانترنت الغني بثـروة مـن المعلومـات ومـوجزات الجلـسات، لمزيـد مـن الاستفادة المرجعية التفصيلية.

أنتقـل إلى موضـوعنا الآخـر لهـذا اليـوم وأقـول إننـا نرحب برسالة الرئيس المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر التي يعلن فيها تعيين السفير تانين لترؤس المفاوضات الحكومية الدولية بالنيابة عنه. إننا نتعهد بتقديم دعمنا التام لجهود السفير تانين في قيادة الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة في مفاوضات حكومية دولية مثمرة. وتؤيد الولايات المتحدة، مثلما قلنا أثناء الجولات الثلاث الأولى من هذه المفاوضات، وهو ما سنواصل التوسع في شرحه بتفاصيل أكبر في المفاوضات المقبلة – تؤيد الولايات المتحدة توسيع مجلس الأمن. إلا أن هذا التوسيع يجب ألا يقلل من فعالية المجلس ولا من كفاءته. واسمحوا لي أن ألخص بإيجاز العناصر الأساسية لموقف حكومتي.

الولايات المتحدة تقبل من حيث المبدأ بتوسيع محدود في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وبالنسبة إلى فئات العضوية، تؤمن الولايات المتحدة بقوة بأن أي نظر في توسيع فئة الأعضاء الدائمين يجب بطبيعته أن يتصل ببلدان محددة بالاسم. وفي تحديد البلدان التي تستحق العضوية الدائمة، سنأخذ في الاعتبار قدرة البلدان على المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين ومقاصد الأمم المتحدة الأخرى.

ومثلما ذكرنا من قبل، لن تقبل الولايات المتحدة بتوسيع لمجلس الأمن عن طريق تعديل للميثاق يغير الهيكل الحالي لحق النقض. وبغية تحسين آفاق النجاح، ينبغي لأي صيغة تنبثق عن المفاوضات حول توسيع عضوية المجلس أن تأخذ في الحسبان متطلبات التصديق التي يقتضيها الميثاق.

وسنبقى ملتزمين ببذل جهد جاد دؤوب وبالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لإيجاد طريق للمضي قدما يفي بالغرضين المطلوبين، تكييف مجلس الأمن مع حقائق الواقع العالمية الحالية، وتحسين قدرته على الاضطلاع بولايته بفعالية والنجاح في التصدي لتحديات القرن.

السيد أرغوييو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن آرائنا في التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2) ثم نتطرق إلى حالة عملية إصلاح ذلك الجهاز. ونشكر وفد أوغندا على المشاورات التي عقدها أثناء رئاسته حول هذا الموضوع والإحاطة الإعلامية التي نظمها لتقديم التقرير. كما أشكر الممثل الدائم للنمسا على عرضه التقرير يوم أمس.

مرة أخرى نود أن نبين قلقنا حول استمرار الصراعات داخل الدول واشتداد العنف بين القبائل والصراعات على الموارد الطبيعية التي تحدث في المناطق التي تفتقر إلى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، مما يؤدي إلى الضعف المؤسسي والسياسي. وتشكل الحالتان المأسويتان حقا في السودان والصومال مثالين على ذلك. وبالمقابل، ما فتئت أعداد الهجمات الإرهابية تتصاعد مرة أخرى في عدد من البلدان، وما فتئنا نشهد كل يوم أعمالا دموية تتسبب في أعداد متعاظمة من الإصابات بين المدنيين.

وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان، تشكل هذه الأعمال الإرهابية بطبيعتها عدوانا على المبادئ الأساسية للقانون والنظام وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للمنازعات – المبادئ التي ترتكز عليها هذه المنظمة. وبالإضافة إلى بيانات الإدانة الصادرة عن مجلس الأمن، التي يعتبرها الكثيرون مبتذلة في ضوء تكرارها ورتابتها شبه البيروقراطية، يتعين على مجلس الأمن أن يقرر مسار العمل السياسي الذي ينبغي له أن يختاره، بالعمل المشترك مع الجمعية العامة، حتى يحارب محاربة فعالة، بطريقة متعددة الأطراف ومنسقة، بلية الإرهاب التي تؤذي جميع الدول بالتساوي.

ونؤيد جهود المجلس لمنع تكرار الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن حماية السكان المدنيين عند عزوف أو عجز الدول التي يقع على عاتقها واجب حمايتهم عن الوفاء بواجباتها. وبالإضافة إلى ذلك تستدعي الصراعات بين الدول بذل جهود جديدة لتحقيق السلام في سياق القانون الدولي والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد ندعو الأطراف في صراع الشرق الأوسط إلى تحقيق تقدم ملموس على طريق إيجاد حل عادل وشرعي ضمن الإطار القانوني الكامنة أسسه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أعرب عن ارتياح حكومتي لاعتماد مجلس الأمن القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما أنوه بالعدد الكبير من المشاركين في تقديم ذلك القرار وبالمشاركة الحثيثة لمجموعة أصدقاء هايتي. ونثق بأن تنفيذ ولاية البعثة للتمهيد لبيئة مستقرة سيساعد على تهيئة الظروف اللازمة للتحقيق التام للأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد.

وقبل أن أتطرق إلى موضوع الإصلاح أود أن أعرب عن امتنان بلدي للقرار التاريخي ١٨٨٧ (٢٠٠٩) عن نزع السلاح ومنع الانتشار، الذي سينهض بمزيد من التقدم والنجاح في خلق عالم آخر خال من الأسلحة النووية. وهذه هي الطريقة التي يمكن بل ينبغي للمجلس أن يبدي بها روح الزعامة فيمنع فقدان أهميته وشرعيته، وهو ما أصبح في السنوات الأخيرة اتجاها متعاظما يحدونا الأمل أن يتسنى عكسه في هذا العصر الجديد من العلاقات الدولية من خلال اعتماد ذلك القرار.

وفي هذا الصدد يتسم إصلاح مجلس الأمن بأهمية خاصة ويستحق أولوية عالية لأن التحديات التي تحف بالسلم والأمن الدوليين جسيمة بصورة متزايدة. وإن أزمة المصداقية داخل المنظمة ترجع أولا وقبل كل شيء إلى المدى الذي فقد فيه مجلس الأمن طابعه التمثيلي أو تم الالتفاف على إدارته العلية للتهديدات والخروق التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

الأرجنتين ملتزم التزاما ثابتا بتحقيق إصلاح شامل لا يرمي فحسب إلى جعل مجلس الأمن جهازا أوسع تمثيلا وأكثر شفافية واشتمالية وديمقراطية وفعالية يعبر عن ديناميات عالم اليوم، وإنما أيضا، من خلال هيكله وأدائه لمهامه، إلى تهيئته للتكيف مع التغيرات والتحولات المستقبلية في الساحة الدولية. وهذا الهدف لن يتسنى لتحقيقه إلا من خلال إصلاح يهتدي بمبادئ الاشتمالية والخضوع المسؤول للمحاسبة، وهما أمران لا يمكن التوفيق بينهما بزيادة عدد الأعضاء الدائمين.

الأولوية تكمن في النجاح في جعل المجلس أوسع تمثيلا بما يصلح الخلل الناجم عن قلة تمثيل عدد من المناطق، مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا، وتمثيل البلدان النامية. وهذا سيتطلب أيضا كفالة أن تتاح لجميع الدول

الأعضاء، بما فيها الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، فرصة الخدمة في عضوية مجلس الأمن، فتسهم مساهمة مباشرة في السلم والأمن الدوليين.

وكلما قلنا من قبل، تقوم الحاجة إلى إصلاح شامل لا يقتصر على زيادة في أعضاء المجلس. ولئن كان التوسع مهما، فإنه ليس العنصر الوحيد في الإصلاح الديمقراطي الدائم. فمسألة أساليب عمل المجلس حاسمة الأهمية أيضا لتحسين فعالية وشفافية عمليات صنع القرار فيه. والمسألة الأخرى التي لا بد للإصلاح من أن يعالجها هي علاقة المجلس بالجمعية العامة، وهي الهيئة الكونية الوحيدة التي تحظى بتمثيل جميع الدول الأعضاء.

ومن الأمور الجوهرية تقديم أوسع دعم ممكن لتحقيق التقدم في العمل صوب إصلاح ناجح. فمن دون عملية اشتمالية تتجاوب مع اهتمامات الجميع وتحظى بتأييد كل الدول الأعضاء لن يتسنى لنا تحقيق الإصلاح بالشرعية الضرورية لتعزيز مجلس الأمن وجعله أكثر مصداقية وفعالية.

وحتى يعزز مجلس الأمن شرعيته فيجب عليه أن يصبح أكثر ديمقراطية. وأن نعتقد بأن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي لن تكون سليمة إلا بزيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين. وإن السعي إلى إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن بزيادة عدد المقاعد الدائمة، مما يضاعف صفوف النخبة المتمتعة بالامتيازات، إنما ينطوي على تناقض. فالديمقراطية تُبنى على فكرة التمثيل والقدرة على التمثيل، وإن فئة العضوية الدائمة لا تستند إلى مفهوم التمثيل الديمقراطي لأنها ولدت من رحم لحظة معينة في التاريخ. وإن العملية المستندة إلى الانتخابات الدورية في السياق الإقليمي، مع الخضوع للمحاسبة الكافية وفي ظل نظام للتناوب، هي وحدها التي تضمن تمثيلا حقيقيا للأعضاء.

وبروح من السعي إلى حل تفاوضي شامل، رحبت الأرجنتين بتبادل الآراء التفصيلي خلال الجولة الثالثة من المفاوضات الحكومية الدولية، بغية استكشاف حل توفيقي لديه القدرة على توفير موقف وسطي بين مواقف مختلف المجموعات. ونحن جاهزون وتواقون للاستمرار في عملية بناءة لاستكشاف مختلف الخيارات التي قد تشكل حلا توفيقيا حقيقيا يكون دائما وليس عرضة لأية عملية مراجعة.

السيد مكنـي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وترحب كندا بهذه الفرصة لتبادل الآراء حول التقرير السنوي لمجلس الأمن، والعودة أيضا إلى المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن.

إن تقرير مجلس الأمن (A/64/2) يوضح أن التعقيد الذي تتصف به أعمال مجلس الأمن وتنوعها وحجمها أمور ما فتئت تتزايد بوتيرة مثيرة. فخلال العام الماضي، اتخذ المجلس قرارات هامة تتعلق بدعم عمليات السلام في حالات متنوعة من قبيل هايتي وأفغانستان والسودان. وبالإضافة إلى اتخاذ قرارات بخصوص عمليات محددة للسلام، بدأ المجلس أيضا بإجراء مراجعة أعم لمسائل حفظ السلام – وهو ما تؤيده كندا بشدة. وتشعر كندا بتشجيع خاص إزاء الالتزام بتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وتأمل أن يسفر هذا الالتزام عن اقتراحات ملموسة في وقت قريب.

وثمة مجال خاص يتعين تحسين المشاورات فيه هو صوغ الولايات. فرغم أن مجلس الأمن مسؤول عن صوغ الولايات، إلا أنها موضع اهتمام جميع الدول الأعضاء. لهذا السبب، تستضيف كندا مجموعة مناقشات للسياسة العامة مع جميع الدول الأعضاء بشأن تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والتركيز في الحدث الثالث من مجموعتنا هذه

الذي سيجري في ٤ كانون الأول/ديسمبر سينصب على مسألة الولايات وطرائقها. ولحسن طالعنا الكبير أن السفير الأخضر الإبراهيمي والجنرال أوبياكور وافق كلاهما على الانضمام إلينا في ذلك الحدث، ونتطلع إلى إجراء تبادل للمعلومات يكون مفيدا ومثمرا.

وتشعر كندا بالتشجيع أيضا إزاء أن المجلس بدأ يعمل على نحو أوثق مع لجنة بناء السلام في حالات ما بعد الصراع. ويشرفني أن أترأس تشكيلة سيراليون، وأن أطلع بنفسي على العمل القيم والإبداعي الذي يقوم به المكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وهذا النموذج يوفر فرصة كبيرة لإدارة الانتقال من الأزمة إلى بناء السلام على نحو أفضل بطريقة متكاملة وفعالة. لذلك أشجع المجلس على زيادة العمل مع لجنة بناء السلام في العام المقبل.

وفيما يفصل تقرير مجلس الأمن نطاق القرارات التي اتخذها المجلس، غير أنه لا يوفر تحليلا عن كيفية وسبب اتخاذها. ورغم أن صوغ هذا التقرير قد يتصف بالصعوبة، لكن من شأنه أن يكون خطوة ملموسة صوب تحسين شفافية المجلس ومساءلته أمام عموم الأعضاء.

والتحول الذي يطرأ على التقرير بهذه الطريقة يمكن أن يكون جزءا من المتابعة للمناقشة المفتوحة عن طريق عمل مجلس الأمن، التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968 والاستئناف ١). لقد كان ذلك الحدث هاما وطال انتظاره. ومن المخيب للأمل أنه لا يزال يتعين على المجلس أن يجري متابعة لتلك المداولات. لذلك تود كندا أن تؤكد من جديد الطلب الذي تم التقدم به في تلك المناقشة والقاضي بأن يوكل إلى الفريق العامل المعني بوثائق المجلس إجراء مراجعة شاملة لمذكرة الرئيس الواردة في S/2006/507، وتقديم النتائج إلى المجلس في أقرب وقت ممكن.

ولقد اتخذ الأعضاء في العام الماضي قرارا هاما بإطلاق مفاوضات حكومية دولية تتعلق بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وبعد ثلاث جولات من التفاوض، تسنح الفرصة اليوم للتفكير في الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وفي كيفية تركيز المفاوضات بغية كفالة إحراز تقدم خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وأظهرت المفاوضات حتى الآن مجالات التلاقي العديدة في ما بين الدول الأعضاء. وثمة توافق واسع النطاق على الحاجة إلى زيادة حجم المجلس، مع مراعاة كفالة أن يظل المجلس فعالا. وهناك أيضا تأييد عارم لتحسين طرائق العمل في المجلس ووضع بعض القيود على استعمال حق النقض.

(تكلم بالفرنسية)

ومع ذلك، ثمة خلافات جادة ما زالت قائمة بشأن مسألة فئات العضوية. وموقف كندا من هذه المسألة معروف جيدا. فإصلاح مجلس الأمن لا يسعه أن يكون فعالا إذا اقتصرت الامتيازات فحسب على البعض الذين يتمتعون بها، وإضافة مقاعد دائمة تعطى لآخرين. وبالتالي، تؤيد كندا إجراء زيادة متواضعة في عدد الأعضاء المنتخبين غير الدائمين، الأمر الذي يتيح تمثيلا أفضل لمناطق العالم، ولا سيما المناطق الأقل تمثيلا من قبيل أفريقيا. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تبقي على الدور الإشرافي الهام لعموم الأعضاء، وتبين الواقع في القرن الحادي والعشرين على نحو أفضل، وتزيد نسبة الأعضاء المنتخبين في المجلس والفرص المتاحة أمام الدول الصغيرة والمتوسطة للعمل في المجلس.

بيد أن النقاش الذي جرى طوال العام الماضي أظهر أن الأعضاء ما زالوا منقسمين بعمق حيال تلك المسألة الهامة، وأن ذلك الاقتراح لا يحظى بالتأييد اللازم لاعتماده. لهذا السبب، أيدت كندا القرار بإجراء مناقشة منفصلة تتعلق

بالخيارات الوسط. إن إصلاح مجلس الأمن بزيادة المقاعد وتوسيع الولايات من شأنه أن يلبي الحاجة إلى الإقرار بالإسهامات الخاصة لبعض الدول الأعضاء، بينما يجري الحفاظ أيضا على المساءلة الضرورية للمجلس أمام عموم الأعضاء وكفالة إمكانية أن تعمل الدول الصغيرة والمتوسطة في المجلس.

وهناك تفاصيل عديدة ما زالت بحاجة إلى أن ينظر فيها. ومع ذلك، إن أفضل فرصة متوفرة الآن هي زيادة استكشاف الخيار المتوسط للتغلب على المأزق الراهن. وبغية إحراز تقدم حقيقي في إصلاح مجلس الأمن، على جميع الوفود أن تكون مستعدة للتخلي عن خياراتها المفضلة والمشاركة في مفاوضات جادة ترمي إلى إيجاد حل شامل.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، الممثل الدائم للنمسا، على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/64/2).

إن أوكرانيا ترحب بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة لزيادة انفتاحه على غير الأعضاء. والجهود الرامية إلى مزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه الإيجابي ينبغي تشجيعها. ونؤيد كذلك دورا أكبر للبلدان المساهمة بقوات في صوغ وتعديل الولايات لعمليات حفظ السلام.

ونحن نشجع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس على إيجاد تسويات للمسائل الصعبة التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم، من قبيل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستقرار الحالة في العراق وأفغانستان ودارفور ومناطق أخرى. غير أن المجلس فشل في بعض مناسبات هامة في التصدي بما يكفي لتحديات خطيرة هددت مباشرة السلم والأمن الدوليين. و لم يتمكن، للأسف، من اتخاذ موقف مشترك تجاه مواضيع مثل جورجيا وغزة.

في غضون ذلك، من الواضح أن الطلب على مشاركة الأمم المتحدة في منع الصراعات، والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام آخذ في التزايد. وبغية التصدي على النحو الكافي لهذه التحديات وغيرها، فإن العالم بحاجة إلى مجلس حديث.

ونحن على ثقة بأن إصلاح مجلس الأمن مسألة ذات أهمية دولية استثنائية. ولجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلا وتوازنا وجعل عملها أكثر فعالية وشفافية، خاصة فيما يتعلق بصنع القرار، من الحيوي تكيف الأمم المتحدة مع حقائق القرن الحادي والعشرين. لذلك تعتبر أوكرانيا أن من الأولويات القيام بالإصلاح على الجبهتين، أي توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. فإحراز تقدم في مجال واحد من هذين المجالين سيخدم مصالحنا في الأجل الطويل.

وفي ذلك السياق، إن أوكرانيا إذ تأخذ في الحسبان عدم إحراز تقدم ملموس في عملية التفاوض، تقر بأن هناك حاجة لزيادة استكشاف النموذج الوسطي كحل توفيقي وخطوة أولى إلى الأمام. وينبغي لذلك الترتيب أن ينطوي على استعراض إلزامي لعملية الإصلاح التي ينبغي القيام بها على مراحل ، وينبغي تحديد العناصر التي من المحتمل الاتفاق عليها في الأجل القصير، أما تلك، ذات الطابع الخلافي، فينبغي تأجيلها لكي تعود إليها الدول الأعضاء خلال الاستعراض.

إن أوكرانيا منفتحة أمام مناقشة جميع الخيارات الممكنة والجديدة والنُهج الابتكارية لإصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن موقفنا كما هو و لم يتغير. وأي زيادة في فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن تكفل زيادة

في التمثيل بالنسبة لدول مجموعة أوروبا الشرقية بتخصيص مقعد إضافي لها غير دائم على الأقل.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام أوكرانيا الكامل بالمشاركة البناءة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بهدف ضمان نموذج يحظى بأوسع تأييد ممكن.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن دراسة تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة (A/64/2) يوفر لنا فرصة لتقييم العمل الذي أنجزته تلك الهيئة الهامة في السنة الماضية فيما يتصل بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعماله. ونحن ممتنون جدا للسفير توماس ماير – هارتينغ على العرض الواضح والموضوعي الذي قدمه إلينا.

مع تكثيف عمل مجلس الأمن، يصبح من الواضح أكثر فأكثر أن هناك ضرورة للاستمرار في تحسين أساليب عمله لزيادة التفاعل مع الهيئات الأخرى والدول غير الأعضاء في المجلس. وفي ذلك الصدد، فإن بعض المقترحات التي طرحت خلال المناقشة المتعلقة بإصلاح المجلس جديرة باهتمام المجلس. غير أنه، وعلى الرغم من أن التحسين في أساليب عمل المجلس ضروري، فما هو إلا تكملة للإصلاح الشامل للمجلس، وليس بديلا عنه وذلك لجعله أكثر تمثيلا ولكي يتكيف مع التغيرات العميقة التي جرت على الصعيد الدولي.

إن الحالات والقضايا التي يتناولها المجلس وعدد الجلسات والمشاورات التي تُعقد والقرارات التي تتخذها كلها تجسد حقيقة مفادها أن المجلس ما برح مهتما بالحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم.

إن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ما فتئت محط اهتمام المجلس. وتلك كانت الحالة بشكل خاص، في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في غزة وما خلفته من عواقب إنسانية مدمرة بالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من اعتماد المجلس بالإجماع للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا يزال الفلسطينيون ينتظرون التنفيذ الكامل لأحكامه والوفاء بالالتزامات الدولية بإعادة الإعمار لكي ينعموا مرة أخرى بحياة طبيعية وكريمة.

إن القارة الأفريقية،كما كانت في السنوات السابقة، ما برحت تحتل قلب شواغل المجلس في ما يتعلق بحفظ السلام وبناء السلام. والمناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها المجلس في شهر آذار/مارس الماضي بشأن السلم والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.6092 و S/PV.6092(Resumption 1)) مكنت المجلس من تقييم التقدم بشأن السلام والمصالحة في بلدان من قبيل ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو، وهو تعهد ساهمت فيه لجنة بناء السلام مساهمة قيمة.

وقد بينت المناقشة أيضا حاجة المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لتعزيز عمليات السلام في أجزاء أخرى من أفريقيا وتحديد الطريق لبروز حلول سياسية تناسب كل حالة على حدة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت المناقشة أهمية مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية في تعزيز هذه الحلول والمسؤوليات التي عليها الاضطلاع بها للقيام بذلك.

إن الحقيقية واضحة كل الوضوح في كل حالة، بما في ذلك مسألة الصحراء الغربية، فيما يتعلق بما يطلبه المجلس باستمرار من جميع الأطراف، بما في ذلك الجزائر، أي التعاون مع جهود الأمم المتحدة وتعاون الأطراف مع بعضها البعض بغية تحقيق حل سياسي منطقي، من خلال عملية المفاوضات، حل مقبول للجميع. واستجابة لنداءات مجلس الأمن ورغبات المجتمع الدولي، طرحت المغرب مبادرة

حكم ذاتي قابل للتفاوض. وما أن تتم الموافقة عليها وتوضع اللمسات الأخيرة عليها، سوف تعرض على الشعب المعني لاعتمادها. وهذه المبادرة تبين رغبة بلدي في انتشال عملية التسوية من مأزقها الحالي، ومن سوء الطالع، تريد الأطراف الأخرى إبقاءها فيه، متشبثة بنُهج بالية وغير مجدية ومتجهة إلى أساليب ملتوية وذرائع خاطئة تهدف إلى تقويض ديناميكيات التفاوض.

منذ عام ١٩٧٦، عندما استكملت عملية إنهاء استعمار الصحراء، تعهدت المغرب بحل ذلك الصراع المُصطنع. وسنواصل القيام بذلك بصورة سلمية وبالتزام، آملين في نهاية المطاف أن تصبح الأطراف الأخرى جزءا من ديناميكيات التفاوض، مع توفر الإرادة السياسية لإنجاحها من أجل مصلحة جميع سكان المغرب.

السيد راغاجيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إليك يا سيدتي، وأشكر رئيس الجمعية العامة على الشروع في مناقشة اليوم التي توفر لنا فرصة لاستعراض عمل مجلس الأمن في السنة الماضية، وتحثنا أيضا على إمعان النظر في الحالة الراهنة للعملية التي تهدف إلى جعل المجلس أكثر شفافية، وكفاءة، وفعالية، وأكثر تمثيلا لجميع الدول الأعضاء. وهذا مناسب جدا، إذ أن عام ٢٠٠٩ هو العام الذي بدأت فيه المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. لذلك سينصب تركيز بياني على تلك المفاوضات.

ولكن أولا، أود أن أشكر السفير روغوندا، الممثل الدائم لأوغندا والسفير ماير – هارتينغ، الممثل الدائم للنمسا على التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2). لقد بذل الرئيسان المعنيان جهودا ملموسة لزيادة الشفافية في مجلس الأمن، وخاصة عقد جلسات لمشاركة جميع الدول الأعضاء على مر الأسابيع الماضية لمناقشة مشروع التقرير. وعملية المشاورات تلك التي نؤيدها تأييدا كاملا، دشنها في العام الماضي زميلنا السفير مينه، الممثل الدائم لفييت نام.

وثمة مساهمة ملموسة نحو المزيد من الشفافية والانفتاح تمثلت في الزخم المتجدد بشأن إصلاح أساليب العمل والذي تولد بفضل المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.6092 و S/PV.6092(Resumption 1)). ومناقشة من هذا القبيل لم تعقد منذ التسعينات. ونعتقد أنها حيوية للاستمرار في بحث ذلك الجانب الأساسي من جوانب الإصلاح. وفي الآونة الأخيرة شهدنا تحسينات. أما النهج الأكثر شفافية والذي ساد في السنوات الأخيرة في عملية صياغة التقرير السنوي فإنه يمثل خطوة هامة، غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير.

وكانت هناك دلالات ملموسة أيضا في السنة الماضية على الجهود المتجددة نحو إصلاح شامل لمجلس الأمن وعلى الجهود التي برزت مع بدء المفاوضات الحكومية الدولية في شهر شباط/فبراير الماضي. وقررت الجمعية العامة بالإجماع إطلاق تلك المفاوضات الحكومية الدولية بقرارها ٥٥٧/٦٢ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وهكذا أثبتت الآلية المستحدثة فعاليتها في نهاية المطاف إذ تم تنفيذها بالكامل.

يجب أن أذكِّر، على سبيل المثال، بالتحفظات التي أعربت عنها بعض الوفود، منذ الوهلة الأولى للدورة الأخيرة للجمعية العامة، فيما يتعلق بدور الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

اجتمع الفريق العامل من تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٨ وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للعمل على توضيح بعض الجوانب الإجرائية؛ وكانت تلك عملية لا غنى عنها من أجل الشروع في المفاوضات. كانت أكثر النقاط إثارة للجدل في المناقشات الطبيعة غير الرسمية للعملية. لولا

الفريق العامل لكانت المفاوضات قد بدأت في إطار مجهول تماما ولكان فشلها أمرا مفروغا منه .

بدأت المفاوضات الموضوعية في شباط/فبراير بالإشراف القيِّم للسفير تانين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئه على تثبيته رئيسا للمفاوضات وأن أؤكد له مجددا استعدادنا للتعاون الكامل معه في هذه العملية المعقّدة. لقد درسنا منذ شباط/فبراير، خلال ثلاث جولات، جميع المسائل المتعلقة بالإصلاح وكذلك بأوجه الترابط بينها؛ وليس هذا مجال إعادة الدراسة المفصلة للنتيجة. ولكنني مع ذلك أود أن أقدم بعض التأملات على نحو موجز حول حدث بحيث نتمكن من تحديد الاتجاه الذي يمكننا، واقعيا، أن نتوقع السير فيه في الأشهر القليلة القادمة.

ليس ثمة من شك في استمرار الخلافات الحادة بين الأطراف. وليس سرا أن الدول الأعضاء لا تزال منقسمة بشكل عميق بشأن مسألة فئات العضوية فيما لم يحصل أي من الاقتراحات على التأييد المطلوب. وقد باءت بالفشل المحتوم جميع المحاولات الرامية إلى خلق الانطباع بوجود أغلبية تؤيد هذا النموذج أو ذاك، إذ لا يملك أي من النماذج التأييد المطلوب: لا النموذج الأفريقي، ولا نموذج مجموعة الأربعة، ولا نموذج الاتحاد من أجل توافق الآراء ولا أي من النماذج التي قدمتها مجموعات ووفود أخرى. تلك نتيجة أخرى واضحة خلصت إليها المفاوضات.

استمعنا في هذه المناقشة إلى بعض الوفود وهي تطلب إلى الرئيس تضييق نطاق الورقة التفاوضية وذلك بإقصاء الخيارات التي لا تحظى بتأييد كبير. أود أن أذكّر هنا بأنه قد سبق أن رُفض ذلك الاقتراح في الدورة الثالثة والستين للجمعية.

سأكون واضحا حول تلك النقطة. أولا، إن مفاوضاتنا ذات طابع حكومي دولي بمعنى أنها مبنية على أساس مواقف واقتراحات الدول الأعضاء. ثانيا، يسعى ذلك الاقتراح إلى تأييد عملية قائمة على أساس منطق الأغلبية ضد الأقلية، وهي عملية يصعب تحديدها وتتعارض صراحة مع طبيعة التفاوض. إحصاء الأصوات في الجمعية شيء، والتفاوض بشأن حل وسط والبحث عنه شيء آخر مختلف تماما.

وعلى العكس من ذلك، قررنا جميعا أن نشرع في مفاوضات حقيقية. وهكذا أصبح هدفنا رسم طريق نحو الحلول التوفيقية التي تتمتع بالدعم المطلوب من الجمعية العامة. إننا نعتقد أن هناك على الأقل ثلاثة طرق يمكن أن تفيدنا ونحن نمضي قدما.

أولا،كما أسلفنا في الأشهر القليلة الماضية، على الرغم من تأكيد وجود اختلافات، حددت المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن بعض المجالات التي حدث فيها تقارب فيما بين مختلف المجموعات: مسألة حجم المجلس، الذي يميل الاتجاه فيه إلى ٢٠ مقعدا فما فوق؛ ومسألة إصلاح أساليب عمل المجلس حيث يوجد توافق آراء بشأن الحاجة إلى ممارسة الضغط من أجل تحسينات؛ وتحديث آليات صنع القرار. وبالرغم من أن المسألة الأخيرة تفتح المسألة الحساسة المتعلقة بحق النقض، فإن جميع أعضاء المنظمة تقريبا لا يزالون يعربون عن رغبتهم في إجراء مناقشة بشأنها. وينطبق ذلك أيضا على مسألة العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك بينه وبين الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. ولغرض المضي قدما بالمفاوضات من المفيد الاستفادة من مجالات التقارب تلك.

ثانيا، ثمة شرط مسبق آخر لتحقيق التقدم في المناقشات وهو التخلي عن المواقف المتشددة. لقد قدمت كولومبيا وإيطاليا في نيسان/أبريل الماضي طرحا جديدا يتضمن أفكارا مبتكرة تضاف إلى المواقف التي اقترحها

”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ في عام ٢٠٠٥ . كان بإمكاننا أنه نرفض التزحزح عن موقفنا الأصلي ولكننا نؤمن بإخلاص بأن لا يمكن لهذه المفاوضات أن تأتي بنتائج إيجابية إلا عن طريق الاتفاق القائم على أساس الحل التوفيقي. ذلك هو السبب الذي دفعنا إلى تقديم اقتراحنا، موضحين أنه يبقى أساسا مفتوحا للنقاش. واليوم نعتقد بقوة أن الوقت قد حان لأن يخطو الآخرون خطوات مماثلة نحو إيجاد أرضية مشتركة.

ثالثا، كما في أية عملية مفاوضات معقّدة، ينبغي بذل الجهود لإيجاد حلول خلاّقة تقرِّب بين الأطراف. ونرى مجالين على الأقل من المجدي التركيز عليهما.

المجال الأول هو ما يُعرف بالحلول الوسيطة. وأود أن أشدد من البداية على أن إيطاليا لم تتخذ موقفا نهائيا مؤيدا أو معارضا للنُهُج الوسيطة. وفي نفس الوقت، نحن على استعداد للاستماع لأي مقترح يهدف إلى تيسير الوصول إلى حل توفيقي. لذلك نؤيد الاقتراحات بإجراء مزيد من الفحص للخيارات الوسيطة. ما نهدف إليه هو أن نتفهم بشكل أوضح جوهر تلك الأفكار.

الحل الخلاّق الثاني الذي يستدعي منا نظرة متعمقة هو التمثيل الإقليمي. أنا أدرك تماما أن ثمة بلدانا لا تزال تتوخى الحذر من تلك الفكرة. ومع ذلك، تمثل نهجا جديدا يلقى اهتماما متناميا من قِبل مختلف المجموعات، بما فيها مجموعات لا تنتمي إلى ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“؛ وفي ذهني بطبيعة الحال الاتحاد الأوروبي. قبل بضعة أيام على وجه التحديد فإن عملية التصديق على معاهدة لشبونة استكملت بالفقرة الإضافية في الإسقاط الخارجي المشترك للاتحاد الأوروبي، ولكنني أفكر أيضا في أفريقيا التي يشكل تمثيلها الناقص في مجلس الأمن أحد الأسباب الأكثر إلحاحا في الإصلاح.

إن عالم القرن الحادي والعشرين عالم تضطلع فيه المنظمات الإقليمية بدور حاسم في صون السلم والأمن، على قدم المساواة مع الدول. وعلى عكس زيادة عدد المقاعد المخصصة لمجموعة صغيرة من الدول، فإن تعزيز البعد الإقليمي في المجلس – الذي ينبغي أيضا توخيه عن طريق إصلاح النظام الداخلي المؤقت للمجلس – سيكفل تلقائيا قدرا أكبر من التمثيل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يكفي أن يتصفح المرء جدول محتويات التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يعدد المسائل التي نظر فيها المجلس ليدرك الوزن الذي حصلت عليه المنظمات الإقليمية. إن أي إصلاح لا يأخذ ذلك الجانب في الحسبان كما ينبغي ويتوقف عند المنطق البائد لتجمع الدول شأنه أن يكون قد عفا عليه الزمن حتى قبل وصوله. بل حري بنا أن نخلق مجلس أمن يكون أكثر فعالية وأكثر تمثيلا حقا للعالم الذي نعيش فيه اليوم.

السيد سوليون – روميرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أتوجه بالشكر للرئاسة على دعوتها إلى عقد جلسة الجمعية العامة هذه لمناقشة مسألة مركزية لإصلاح المنظمة وجعلها أكثر ديمقراطية. كما أشكر السفير زاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية وجميع أفراد فريقه على العمل المتميز الذي قاموا به. إننا ندرك تماما كم كانت شاقة مهمة إطلاق تلك العملية التي طالما سعى إليها المجتمع الدولي، وقيادتها بما يلزم من الموضوعية والتوازن والحياد. ويؤمن وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات بضرورة استئناف المفاوضات الحكومية الدولية على الفور مع الاستفادة من جميع وجوه التقدم الذي أُحرز خلال الجولات السابقة الثلاث للمناقشات.

إن إصلاح مجلس الأمن لا يقتصر على مجرد زيادة عدد الأعضاء، بل يرتبط مباشرة بإلغاء حق النقض كما ورد ذلك في بيانات العديد من الأعضاء خلال الجولات الثلاث للمفاوضات الحكومية الدولية. وتؤكد بوليفيا مجددا أهمية ومركزية مسألة حق النقض في أي إصلاح حقيقي للمجلس يرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بتوسيع المجلس وبطرائق عمله، لا سيما آلية صنع القرار والأعمال التي يقوم بها. وتعتقد بوليفيا أنه لا ينبغي التفريق بطريقة مصطنعة بين تلك المسائل حتى لا نحيد عن شمولية العملية الحالية.

حق النقض غير ديمقراطي. إنه يشلّ قرارات مجلس الأمن ويقوض مبدأ أساسيا تقوم عليه الأمم المتحدة، ألا وهو المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء. لذلك، فإن أي محاولة لإلغاء ذلك المفهوم من خلال اعتماد معايير غير ديمقراطية ومسيئة لمجموع الأعضاء وللمجتمع الدولي بأسره وتهدد مناخ السلام فيما بين الأمم، لا يمكن قبولها.

وفيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء الدائمين، تعتقد بوليفيا أن التوسيع ضروري، كما قلنا في جولات المفاوضات الثلاث السابقة. ولكن ذلك التوسيع ينبغي أن ينطبق على فئة عضوية واحدة. فيجب أن يكون هناك ٢٥ عضوا بدون امتيازات، وبدون عضوية دائمة وبنفس الحقوق والمسؤوليات. وذلك سوف يلبي الحاجة إلى توازن السلطة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا لمبادئ الميثاق.

إننا نعتقد أن إصلاح المجلس ينبغي أن لا يكون محصورا في زيادة أعضائه، بل ينبغي أن ينطوي أيضا على تغيير جوهري في أساليب عمله. فالديمقراطية والشفافية والخضوع للمساءلة مرتبطة جميعها باتخاذ قرارات تكون ملزمة أحيانا لكل الأعضاء. وعليه، ينبغي لكل هذه العناصر أن تكون جزءا من أساليب عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، مثل لجنة الجزاءات وغيرها. وينبغي للمجلس أن يعقد المزيد من الجلسات المفتوحة، مما سيضمن الشفافية في هيئة الأمم المتحدة تلك. وينبغي أن يكون منفتحا على الرأي العام العالمي وعلى الدول غير الأعضاء في المجلس.

وسيكون أمرا مفيدا جدا أن نتمكن من استخدام وثيقة جامعة لمختلف المقترحات المقدمة حتى الآن. ويكون مفيدا أيضا أن تضع الرئاسة برنامج عمل لكي نتمكن من إحراز تقدم بشأن تلك المناقشة الهامة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه بالشكر للرئاسة على عقد هذه الجلسة بشأن إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة زميلنا، السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ففي ظل قيادة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، صاحب السعادة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، تولى السفير تانين قيادتنا باقتدار خلال جولات المفاوضات الثلاث بشأن العناصر الخمسة التي جرى تحديدها كعناصر قابلة للتفاوض.

وقد بعث رئيسنا، السيد علي عبد السلام التريكي، الاطمئنان لدى وفدي عندما أشار في بيانه الموضوعي بالأمس إلى وجود اتفاق واسع النطاق حول وجوب البناء على التقدم المحرز منذ الدورة السابقة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بمشاركة الرئيس في تيسير العملية ويتطلع إلى العمل معه لتعزيز شرعية مجلسنا وخضوعه للمساءلة، مما سيجعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية.

وما فتئ وفدي يكرر الإعراب عن دعمه لزيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونحن نريد أن نرى تمثيلا جغرافيا عادلا، بما في ذلك في فئة العضوية الدائمة، للمناطق غير الممثلة أو الناقصة التمثيل حاليا، وهي أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ونود أن نرى إلغاء حق النقض، حيث أنه استخدم في كثير من الأحيان لأسباب سياسية ولمنع اتخاذ الإجراءات. ولكن إذا ما أبقي على حق النقض، فيجب منح الأعضاء الدائمين الجدد كل ما ينطوي عليه من حقوق وامتيازات. ومن هذا المنطلق، فإننا نظل ثابتين على موقفنا بأن حق النقض ينبغي ألا يستخدم في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

لقد برز حتى الآن تأييد كاسح لدى مجموع الأعضاء لإصلاح أساليب عمل المجلس. وقدمت مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة مقترحات محددة نرى أن من شأنها أن تشكل أساسا لبدء مفاوضات حقيقية. ويحدونا الأمل أن نتمكن خلال هذه الدورة من إحراز تقدم جوهري فيما يتعلق بذلك العنصر.

وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، فإن الجمعية بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية للمجتمع الدولي، كما جرى التأكيد عليه في المناقشات السابقة، هي أوسع أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا وأكثرها ديمقراطية. ومن حق الجمعية العامة أن يكون لها دور معزز في علاقتها مع المجلس، مما سيجعل المجلس مسؤولا أمام الجمعية العامة عن الإجراءات التي يتخذها أو لا يتخذها. وكما قال زملائي من الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين تكلموا قبلي، نحن أيضا نود أن نرى المزيد من انفتاح المجلس على دولنا ومن مشاركتها في المجلس بعد إصلاحه.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشادة بالعملية التي اعتمدناها. ويأمل وفدي أن نتمكن من المحافظة على نزاهة العملية. ونحن بحاجة إلى تحقيق بعض المعالم خلال هذه الدورة من خلال تكليف الرئيس بإعداد نص على أساس المدخلات التي سجلت حتى الآن وفي إطار زمني محدد، لكي نتمكن من إجراء مفاوضات مكثفة تركز على تحقيق النتائج.

وعلينا أن نتحلى بالثقة والإيمان بأنفسنا وبعمليتنا إن أردنا أن نحقق تقدما حقيقيا ذا مغزى.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن إشادته بأعمال وأنشطة مجلس الأمن خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، كما انعكست في التقرير A/64/2 الذي عرضه الممثل الدائم للنمسا.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بصفة خاصة عقد عدد أكبر من المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية العامة. وإننا نرحب بهذا الاتجاه لأنه يبين، من وجهة نظرنا، زيادة في الشفافية والانفتاح في أعمال مجلس الأمن، وهو ما يعزز، بدوره، وصول جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المجلس ومشاركتها في النظر في المسائل الهامة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

ما زالت الحالة في كل من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط تثير القلق لمجموع الأعضاء في الأمم المتحدة. ومرة أخرى نلاحظ على وجه التحديد استمرار النزاعات في أفريقيا، التي ما فتئت تستأثر بقسط كبير من أعمال وأنشطة مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن نصف عمليات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام وعددا من بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها عاملة في أفريقيا، وأن ٧٠ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يعملون في أفريقيا، و ٤٣ في المائة من ميزانية حفظ السلام مخصصة لأنشطة حفظ السلام في أفريقيا، فإن أوجه الشراكة والتعاون المتصلة بذلك يجب تدعيمها وتعزيزها.

لذلك، فإن دور مجلس الأمن أساسي وضروري. وعليه، كان عقد المجلس لمناقشة رفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في أفريقيا في شهر آذار/مارس الماضي إسهاما هاما في تحديد استراتيجيات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – الذي أصبح عنصرا رئيسيا عظيم الأهمية في مجال

السلام والأمن – وفي نشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وفي هيكل السلام والأمن الأفريقي.

كما يرحب وفدي بالبعثات التي اضطلع بها أعضاء مجلس الأمن في أفريقيا، وفي منطقة آسيا، وفي هايتي، فما زالت تلك البعثات تقرب أعمال المجلس من حكومات وشعوب مناطق النزاعات. وإننا نشعر بأن تلك البعثات تساعد أعضاء المجلس على إجراء تقييم مباشر للتأثيرات السلبية والفوضى الناتجة عن النزاعات، التي تظل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان وتؤدي إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وإلى زيادة الفقر وزيادة أعداد اللاجئين وزعزعة الاستقرار السياسي.

وما زالت الحالة في الشرق الأوسط تشكل تحديا هائلا لمساعي البحث عن سبيل لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي صلبها القضية الفلسطينية. والأحداث الخطيرة التي وقعت في أوائل هذا العام في قطاع غزة وحواليه، وتسببت في فقدان الأرواح، زادت من تفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة هناك وتتطلب من مجلس الأمن الإسهام والمشاركة الحاسمين بغية تنفيذ كامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المورخ ٨ كانون الثاني/يناير. ويتطلع عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن وتتوقع منه الشروع في بذل جهد تدب فيه الحياة من جديد واتخاذ التدابير لتنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وتنضم مالطة إلى الوفود الأخرى التي ما زالت تدعو إلى حل دائم وسياسي للقضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط، وإلى استئناف المفاوضات التي يمكن أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية ومتواصلة وقابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ويحث وفد بلدي أعضاء المجلس على أن يستمروا في إشراك جميع الأطراف المعنية للإسهام بصورة أكثر موضوعية وذلك لوضع عملية السلام في الشرق الأوسط على المسار ثانية.

وترحب مالطة بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن، في بعض الأحيان على مستوى رفيع، في تناول المسائل المواضيعية والعامة والأخرى ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين. إن المشاركة الكاملة من قِبل مجلس الأمن مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في مناقشة هذه المسائل الهامة والراهنة تقطع شوطا بعيدا في كفالة إقامة علاقات عمل أفضل بين المجلس والجمعية العامة، ما يجعل المجلس أكثر شفافية وكفاءة وفعالية. وفي الوقت نفسه، تشعر مالطة أنه ينبغي للتقرير السنوي لمجلس الأمن أن يتضمن تحليلا سليما لأدائه، بما في ذلك مناقشاته الداخلية وصياغته لمشاريع القرارات والمقررات التي، في نهاية المطاف، وعند اعتمادها، ستقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذها.

وتشعر مالطة أنه قد تم إحراز درجة كبيرة من التقدم في إصلاح مجلس الأمن، في الـ ١٢ شهرا الماضية، نتيجة للتبادلات الصحية والاستباقية التي جرت في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسائل الرئيسية الخمس. ويود وفد بلدي أن يشكر السفير زاهر تانين على إسهامه في جعل العملية ممكنة. لكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان أن تفضي مداولاتنا إلى نتيجة فعالة ومثمرة. لقد سعت مالطة بجهود متواصلة منذ بدء المفاوضات الحكومية الدولية لتقديم إسهام موضوعي وشفاف وذلك للنهوض بالتطلعات المشروعة لدولة صغيرة، لا ترغب في التهميش أو تجاهلها في هذه المفاوضات الهامة. ومالطة أيضا منهجية ودؤوبة في التعبير عن موقفها الثابت وهو أن الدول الصغيرة، التي تشكل تقريبا ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي الاعتراف بها على النحو الواجب والهام خلال مناقشتنا لمجلس أمن أدخلت عليه إصلاحات.

وفي كل بيان أدلت به مالطة، ما زلنا نلاحظ أن المسائل الرئيسية الخمس متصلة بعضها ببعض اتصالا وثيقا، وأن النظر في واحدة من هذه المسائل ينبغي، لذلك، أن يكفل إحراز تقدم متماسك ومتسق في المسائل الأخرى. أجريت مؤخرا محاولات لفصل هذه المسائل بعضها عن بعض؛ ولذلك من الأهمية بمكان أن تستمر المفاوضات الحكومية الدولية تحت قيادة الرئيس الحكيمة في الاعتراف بأنه ينبغي مناقشة جميع المسائل الرئيسية مجتمعة وليس على انفراد، الأمر الذي من شأنه أن يتعارض تماما مع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولقد طمأننا البيان الذي أدلى به رئيس هذه الجمعية صباح أمس أنه سيستمر النظر في المسائل الرئيسية الخمس بصفتها مجموعة واحدة.

وبصفتنا دولة عضوا صغيرة، يولي وفد بلدي أهمية خاصة لمسألة حجم مجلس أمن موسع. وأود أن أشدد على أنه ينبغي للزيادة الكبيرة في عدد الدول الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤخذ في الاعتبار الكامل عند مناقشة التوسيع المقترح للمجلس. ويرى وفد بلدي أن هذا من شأنه أن يقيم العدالة لما ينيف عن ٤٠ دولة عضوا صغيرة ترنو إلى استجابة أفضل واعتراف كامل بشرعية مطالبها في المفاوضات الحكومية الدولية. ويجدر التذكير بأن كولومبيا وإيطاليا عرضتا اقتراحا واقعيا وممكنا لنموذج للإصلاح يتضمن تخصيص مقعد للدول الصغيرة. ويشعر وفد بلدي أنه ينبغي للدول الصغيرة المشاركة في المفاوضات أن تلتف حول هذا الاقتراح لتأكيد عزمها على رؤية تطلعاتها تصبح حقيقة واقعة.

إن تحسين شفافية أساليب عمل مجلس الأمن وكفاءتها وفعاليتها هو أحد الركائز بين عناصر الإصلاح الرئيسية. ومالطة بصفتها دولة صغيرة، تؤيد بقوة المزيد من الإحاطات الإعلامية المفتوحة، وعددا أقل من الاجتماعات المغلقة، وزيادة الشفافية والانفتاح في أداء المجلس من خلال تعزيز وصول ومشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي، بصورة خاصة، أن تنال آراء عموم الأعضاء المزيد من الاهتمام الإيجابي من أعضاء مجلس الأمن.

وكما ذكرت سابقا، لا بد من تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة بطريقة تكفل الشفافية والمساءلة لمجلس أمن أدخلت عليه إصلاحات. إن حلقة الوصل الهامة بين المجلس والجمعية العامة – والدور الذي ينبغي أن تضطلع به الجمعية في تلك الحالات حيث يعطل العمل اللازم لصون السلم والأمن الدوليين بسبب ممارسة حق النقض من قِبل عضو دائم – ينبغي أن تشكل جزءا من مناقشة أكثر انفتاحا أثناء المفاوضات الحكومية الدولية. ولذلك، يتعين على الدول الأعضاء أن تقر بالمطالبة الواضحة بالمشاركة البناءة بشأن مسألة حق النقض، بما في ذلك الحد من استعماله من قِبل جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إن مسألة التمثيل الإقليمي متصلة بصورة وثيقة بمسألة التمثيل الناقص، وكذلك بالمسائل الرئيسية الأربع الأخرى. وسمعنا خلال المفاوضات الحكومية الدولية العديد من الوفود تشرح كيف ينقص تمثيل كل من مجموعاتها الجغرافية أو السياسية في تشكيل المجلس وهيكله الحاليين. وفي هذا السياق، يمكن أن يسهم التمثيل الإقليمي إسهاما إيجابيا وبناء في مجلس أمن أدخلت عليه إصلاحات. وتشعر مالطة أنه ينبغي أن تتبع مداولاتنا بشأن هذه المسألة الهامة نهجا بناء على نحو أكبر ومن ثمّ ينبغي أن نشرع في مناقشة مفصلة حول كيفية إجراء حوار فعال بشأنها.

وتود مالطة أن تشيد بالعملية الانتقالية السلسة لمواصلة المفاوضات في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويود وفد بلدي أن يؤكد أيضا على ضرورة الاستمرار في المفاوضات بطريقة حسنة التوازن تمثل المناقشات التي أجريت

حتى اليوم، مع عرض شامل وجامع لجميع الخيارات المطروحة، بما فيها الخيارات من الجولات السابقة. ومن شأن ذلك كفالة أن يشكل أي اتفاق يتوصل إليه في المفاوضات الحكومية الدولية جزءا من الرزمة بكاملها، وألاّ تتخذ قرارات مجزأة، لأنها ستضر بالهدف من محادثاتنا وبعموم الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما الدول المتوسطة الحجم والصغيرة.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للسفير تماس ماير – هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/64/2) في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بإعادة تعيين السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. إننا نتطلع إلى نقاش شامل ومثمر جدا بشأن المسائل قيد النظر خلال الدورة الرابعة والستين.

طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، أعربت ملديف وغيرها من الدول الأعضاء في الجمعية العامة عن رغبتها في رؤية إصلاح واسع النطاق للأمم المتحدة بغية تحسين فعالية المنظمة. وأصبح هذا الإصلاح الآن جزءا لا يتجزأ من مؤسستنا، بينما نتصدى للتحديات والمهام الصعبة التي نواجهها اليوم.

وفي ذلك الصدد، فإن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن يكمن في جوهر جهودنا على نطاق أوسع لإعادة تشكيل هيكلية دولية أنشئت قبل أكثر من ٦٠ عاما. وبغية أن تواصل الأمم المتحدة سيرها على طريق التقدم صوب مؤسسة أكثر فعالية، على مجلس الأمن أن يتوسع وتعاد هيكلته ليظهر الحقائق الجغرافية والسياسية القائمة اليوم. وترى ملديف أن انضمام كل من الهند واليابان في أية تشكيلة مقبلة لمجلس الأمن يظل جانبا هاما وأساسيا للإصلاح في المستقبل، الأمر الذي يوفر آلية رئيسية لعمل مجلس الأمن على نحو فعال في القرن الحادي والعشرين.

إننا نرحب بالبيان الذي أدلى به أمس رئيس الجمعية العامة حول مسألة إصلاح مجلس الأمن، والتزامه بإيجاد حل عادل ومقبول للمسائل الخمس الرئيسية. والجهود الإيجابية التي بذلت مؤخرا خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه يجب أن تظل قائمة خلال الدورة الحالية أيضا. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتلبية شواغل جميع الدول الأعضاء بغية جعل عضويتها ممثلة حق التمثيل.

وبينما يظل تشكل المجلس المجال الرئيسي ذا الأولوية، نعتقد أن طرائق عمل المجلس يجب تحسينها أيضا، بغرض استرجاع مصداقيته وسلطته وشرعيته داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونعتقد كذلك أن العضوية الموسعة للمجلس الجديد ينبغي أن تأتي من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، وينبغي أن تشمل مشاركة الجزر الصغيرة والدول غير الساحلية والدول الضعيفة الأخرى، الأمر الذي يشكل انعكاسا للأمم المتحدة وتنوع أعضائها.

أخيرا، نود التشديد على ضرورة إعادة التفكير في حق النقض بغية تعزيز الهيكلية القائمة لاتخاذ تدابير استجابية ووقائية ترمي إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد ملديف اعتقادا راسخا أن الجمعية يجب أن تلتزم بتنفيذ المقرر ٥٥٧/٦٢ نصا وروحا. ونؤيد تأييدا كاملا الموقف الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة، ونرحب بالتزامه بدفع جهود الإصلاح عن طريق عملية بناءة واستشارية في الجلسات العامة غير الرسمية. علاوة على ذلك،

نـدعو إلى أوسـع قبـول سياسـي ممكـن مـن الـدول الأعـضاء بالمضي قدما في هذه المفاوضات. ونرى أن عدم التوصل إلى توافـق في الآراء ينبغـي ألا يمنـع اتخـاذ إجـراءات بـشأن هـذه الإصلاحات الهامة.

وقبـل أن أنهـي كلامـي، أود أن أعـرب عـن أملـي في إمكان تحقيق توافق في الآراء على حل للإصلاح العام لمجلس الأمـن وتـشكيلته. علينـا أن نكـون متحـدين في عزمنـا وبراغماتيين في نهجنا بغية الخروج من الطريق المسدود الذي أدى بإصـلاح الأمـم المتحـدة إلى الجمـود طـوال الأعـوام الـ ١٥ الماضية. ولـن نتمكن مـن إيجاد مجلس للأمـن يكـون تمثيليا وفعالا وقادرا على التصدي بفعالية للتحديات المشتركة التي نواجهها اليوم إلا عن طريق العمل معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.